# الموقف الكويتي من البرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٣-٢٠١٥

المدرس المساعد

وجدان كارون فريح

جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

**الملخص:-**

اصطدمت محاولات إيران الى بناء برنامج نووي لامتلاك الطاقة سلمياً بعراقيل دولية كبيرة؛ ما حدى بالملف النووي الإيراني ان يفرض نفسه بوصفه أحد الملفات الساخنة على الساحة الدولية، الامر الذي أدى الى إثارة مجموعة من ردود الأفعال المتباينة لدى العديد من القوى الإقليمية والدولية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن دول منطقة الشرق الأوسط، وبالأخص دول الخليج العربية، التي عدته أحد اهم الاخطار التي تهدد منطقة الخليج العربي وعلى رأسها دولة الكويت وثروتها الرئيسة المتمثلة بالنفط، فضلاً عما يشكله من خطر اجتماعي وأمني.

تدرك الكويت شأنها في ذلك شأن دول الخليج العربية جميعها بان تطوير القدرة النووية الإيرانية عاملاً بالغ الأهمية من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة، وهو على درجة من الغموض التي لا يمكن توقع نتائجه سواء على المدى القريب او البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة اتخذت الكويت موقفاً يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذا الشأن.

**الكلمات المفتاحية: الكويت، إيران، البرنامج النووي الإيراني، الاتفاق النووي**

# *The Kuwait attitude towards the Iranian Nuclear Programme 2003-2015*

*Asst. Lecturer Wijdan Karoon Freeh*
*University of Basrah /Centre of Basrah and Gulf Studies*

**Abstract:**

Iran's attempts to build a nuclear program to possess peaceful energy collided with great international obstacles. This led to the Iranian nuclear file to impose itself as a hot file on the international scene. This led to stir a set of divergent reactions for many regional and international powers, especially the USA as well as states of the Middle East in general and the Arab Gulf states, in particular which considered the programme as one of the most important dangers that threatens the Arabian Gulf.

On top of these countries is Kuwait, which its main wealth depends on oil. In addition to social and security danger of that programme, Kuwait is aware that the development of Iran's nuclear capability has a very important factor, which threatens the stability of that region. The Iran's nuclear programme is highly mysterious, and its concequences in the short or long term cannot be expected. Thus, Kuwait has taken a position to meet with the European attitude in this regard.

**Keywords: Kuwait, Iran, Iranian nuclear program, the nuclear agreement.**

## المقدمة:-

شهد القرن العشرين تنافساً واختلافاً في الرؤى والسياسات ما بين دول العالم النامية والمتقدمة حول اهمية الطاقة الحديثة (النووية) للدول بدلاً من الطاقة النفطية ومشتقاتها؛ لذلك سعت إيران إلى امتلاك القدرة النووية على وفق النموذج الروسي القائم على انتاج الطاقة الكهربائية من المفاعلات النووية ومن ثم توفير الغاز والنفط للتصدير الخارجي للحصول على العملة الصعبة التي تمكنها من بناء اقتصاد ما بعد عصر النفط. وبحكم الموقع الجغرافي لإيران ومنظومتها الفكرية وطموحها في قيادة المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة، وأداء دور إقليمي متميز ومؤثر لاسيما في الترتيبات الامنية كان للنظام السياسي الإيراني دور مهم في رسم صورة إيران عالمياً وعربياً وإسلامياً. وهذا ما يتعارض جملة وتفصيلاً مع رؤية دول الخليج العربي لأمنها.

جاءت أهمية البحث لأهمية البرنامج النووي الإيراني اقليمياً ودولياً، وإصرار إيران على الاستمرار في برنامجها النووي على الرغم من مخاطره من وجهة النظر الخليجية، كما ان الاتفاق النووي الإيراني و(مجموعة الخمسة + واحد)، جزء من توجهات دولية جديدة ترغب بشدة في إدماج إيران ضمن منظومة الامن الاقليمي الخليجي. وتعود أهمية البحث الى توضيح ملامح السياسة الكويتية الخارجية إزاء إيران القائمة على مبدأي حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي اصطدمت بعقبة الاصرار الإيراني على تطوير برنامجها النووي.

وتدور إشكالية البحث حول الأسئلة التالية والتي ستحاول الدراسة الإجابة عنها:

١- ما هو موقف الكويت تجاه الملف النووي الإيراني؟

٢- هل كان للكويت دور في ردع إيران من استكمال برنامجها النووي؟ ام اعتمدت على تصريحات مجردة لا اثر لها على استمرارية مساعي إيران لتطوير برنامجها النووي؟

يهدف البحث إلى استعراض الموقف الكويتي من البرنامج النووي الإيراني والذي يعود إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي، ووصوله إلى مرحلة الازمة القابلة للانفجار في أية لحظة قبل الاتفاق النووي، وهذا ما انعكس سلباً على قرارات الدول ومواقفها لاسيما دولة الكويت الجارة القريبة من إيران والأكثر تأثراً بالبرنامج النووي الإيراني التي رأت فيه مصدراً صريحاً لتهديد أمنها واستقرارها.

اما النطاق الزماني للبحث فهو يركز على موقف الكويت من البرنامج النووي الإيراني في الفترة الزمنية ٢٠٠٣-٢٠١٥، أي منذ بداية طرح الملف النووي الإيراني بوصفه أزمة عالمية حتى الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥.

وللإحاطة بموضوع البحث قُسم على ثلاثة مباحث، وزد على ذلك مقدمة وخاتمة واستنتاجات وقائمتي الهوامش والمصادر، بين المبحث الاول التطور التاريخي للبرنامج

النووي الإيراني، وانقسم الى مرحلتين: الأولى البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، والمرحلة الثانية البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية ١٩٧٩، وتطرق المبحث الثاني إلى المفاوضات النووية الإيرانية-الغربية ٢٠٠٢-٢٠١٥، في حين تناول المبحث الثالث موقف الكويت من البرنامج النووي الإيراني. واعتمد البحث على المنهج التاريخي لأنه يعد مظلة واسعة في مناهج البحث العلمية، فضلاً عن المنهج التحليلي.

## المبحث الاول

## التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني

بذل الانسان وعلى مراحل حياته المختلفة قصارى جهده لاستخدام الطاقة بشتى انواعها وتذليل الصعاب والسيطرة عليها حتى أصبحت الركن الرئيس لتقدم الدول وازدهارها، وعلى الرغم من تنوع مصادر الطاقة الا ان الطاقة النووية السلمية تبقى من اهم تلك المصادر لتنوع فوائدها الطبية والزراعية والصناعية، وهذه الفوائد مثلت مدعاة لتنافس الدول على اقتنائها وتطويرها، وكانت إيران من بين هذه الدول التي يعود تاريخ نشأة الطاقة النووية فيها الى منتصف القرن العشرين. ولضرورة البحث تم تقسيم هذا المبحث على مرحلتين:

**المرحلة الاولى:** البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي[١]

بدأ برنامج إيران النووي أولى خطواته بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية[٢]، وعلى أساس برنامج (الذرة من اجل السلام) الذي اعلنه الرئيس الأمريكي هاري ترومان ( Harry S. Truman)[٣] عام ١٩٥٣ لهدف اتاحة الطاقة الذرية امام الاستخدامات السلمية لدول العالم، وقعت إيران مع الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية للتعاون النووي في المجالات المدنية عام ١٩٥٧ لمدة عشر سنوات، وبموجب هذه الاتفاقية حصلت إيران على مساعدات نووية فنية من الولايات المتحدة الامريكية وعلى اليورانيوم المخصب للأغراض البحثية. وفي العام ذاته نقلت الولايات المتحدة الامريكية معهد العلوم النووية من بغداد الى طهران لاسباب سياسية في ظل التوترات الداخلية التي بدأت تتزايد آنذاك في العراق، في الوقت الذي شكلت فيه العلاقات الاستراتيجية الامريكية-الإيرانية مزيداً من النمو والتطور. وتلقت إيران هذه الخطوة بترحيب بالغ، واعرب الشاه عن اهتمامه الشخصي بالطاقة النووية[٤]، وتجدر الإشارة الى ان المعهد المذكور كان يتبع حلف بغداد[٥].

حصل الشاه في مطلع عام ١٩٦٠ على اول مفاعل نووي لمركز امير أباد للأبحاث النووية في طهران، وبدأ العمل بهذا المفاعل عام ١٩٦٧[٦]. ولرغبتها في اظهار نواياها السلمية حيال امتلاكها للقدرة النووية قامت الحكومة الإيرانية بالتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة

النووية في ١ تموز ١٩٦٨ وأصبحت هذه المعاهدة نافذة بعد التصديق عليها في ٥ آذار ١٩٧٠[٧].

ومن العوامل التي اسهمت في ازدياد تسارع تطور البرنامج النووي الإيراني، الحرب المصرية-"الإسرائيلية" عام ١٩٧٣، وما آلت اليه نتائجها من زيادة اسعار النفط، بعد استخدام العرب النفط سلاحاً في المعركة[٨].

قام الشاه بحلول عام ١٩٧٤ بوضع خطط يمكن تسميتها استباقية لبناء (٢٣) محطة ذات قدرة نووية في مختلف المدن الإيرانية بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية[٩]، ولأجل تحقيق مشروعه الطموح سعت إيران الى ابرام العقود والدخول في مفاوضات مع العديد من دول العالم، وفي العام ذاته أسست هيئة الطاقة النووية الإيرانية (AEOTI)[١٠]، كما وقع الشاه اتفاقية تعاون نووي مع فرنسا، لتصبح إيران شريكة لفرنسا في برنامج يتخصص في عملية تركيز عنصر اليورانيوم. وفي بداية عام ١٩٧٥ تم الاتفاق بين شركة فراماتوم (Framatome) الفرنسية وإيران على تشييد مفاعلين نوويين على نهر الكارون، وأعربت إيران عن استعدادها لشراء محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية، ومساهمة إيران في حصص شركتين فرنسيتين تعملان في مجال اغناء اليورانيوم في مقابل شراء فرنسا النفط الإيراني[١١].

وقعت إيران عام ١٩٧٥ عقداً مع شركة كرافت ورك (Kraft Werk) الألمانية، كانت فحواه بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر؛ ما تسبب في إزعاج كبير للولايات المتحدة الامريكية. فحاول الشاه ارضاء الولايات المتحدة الامريكية بتوقيع معاهدة مع معهد ماسيوشست التكنولوجي (Massachusetts Institute of Technology) لتدريب (٨٠٠) مهندس وفني إيراني لادارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه[١٢]. وفي منتصف عام ١٩٧٦ وقعت إيران اتفاقية نووية مع شركة سيمنز (Simanes) الألمانية لبناء مفاعلين نوويين اخرين في بوشهر. وفي العام ذاته وقعت إيران على اتفاقية سرية مع جنوب افريقيا حصلت بموجبها على مادة العجينة النووية (الكعكة الصفراء) وشراء المواد الخام الذي تحتاجه، واتفاق اخر يقضي بتزويد إيران بـ (١٠٠٠) طن متري من هذه المادة سنوياً[١٣].

ومن الواضح ان في فترة منتصف السبعينيات من القرن العشرين كان يوجد تسابق اوروبي امريكي لكسب ود الشاه من اجل الحفاظ على المصالح الاوروبية والأمريكية في المنطقة، فضلاً عن الافادة من النفط الإيراني، والأموال الإيرانية في انشاء المفاعلات النووية.

قدمت حكومة الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (Gerald Ford)[١٤] مقترحاً لشراء مفاعل معالجة امريكي وتشغيلها لاستخلاص البلوتونيوم من وقود المفاعل النووي، وكان فورد يرى: "ان تقديم الطاقة النووية سوف يسد الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد الإيراني، ويبقي امدادات النفط حرة للتصدير او تحول إلى بترو كيمياويات"[١٥].

تغيرت السياسة الامريكية النووية بعد فوز الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ( Jimmy Carter)[١٦] في الانتخابات الرئاسية، اذ اعلن كارتر ان سياسته النووية قائمة على الحد من

انتشار التكنولوجيا الذرية، لاسيما في المجالات العسكرية. فادرك الشاه ان الولايات المتحدة الامريكية تؤكد له عدم السماح بامتلاك التكنولوجيا النووية خوفاً من صناعة سلاح نووي، الامر الذي أدى الى إقامة مؤتمر دولي في تخت جمشيد[١٧] للفترة ١٠-١٤ نيسان ١٩٧٧ الهدف منه نقل التكنولوجيا النووية الى إيران، وحضر المؤتمر ممثلون عن (٤٠) دولة الا ان الولايات المتحدة الامريكية امتنعت عن ارسال ممثلها الى المؤتمر الذي عدته تحد إيراني لها. لكن الشاه ادرك بعد اشهر من عقد المؤتمر انه اغضب الولايات المتحدة الامريكية، وفي محاولة لاصلاح ما افسده المؤتمر، نفى امتلاكه الطاقة النووية لاستخدامها سلاحاً عسكرياً، واستطاع بدهائه من احتواء الموقف(١٨).

كانت الولايات المتحدة الامريكية تراقب التطورات في البرنامج النووي الإيراني وتحرص على هدفه السلمي فقط مع استعدادها التدخل بصورة سريعة لإنهاء اية نية لتطوير اسلحة نووية، فعلى سبيل المثال واجهت رغبات الشاه بعقد اتفاقيات مع الهند وفرنسا تؤدي الى الاستغناء عن الخبرة الامريكية[١٩]، فأرسلت في ٢٧ تشرين الاول ١٩٧٧ ممثل وزارة الخارجية سدني سوبر (Sidney Sober) للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني وتم الاتفاق على إلغاء المعاهدات القائمة بين إيران والدول الاخرى، بشرط ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتزويد إيران بثمانية مفاعلات لإنتاج الكهرباء، وتم التوقيع على شراء هذه المفاعلات رسمياً في ٢٨ تموز ١٩٧٨، وتضمن الاتفاق أيضاً تزويد إيران بما تحتاجه هذه المفاعلات، وبالأخص الوقود النووي وكيفية تطويره ومواده الاساسية[٢٠]، الا ان هذا العقد لم ينفذ لقيام الثورة الاسلامية الإيرانية في شباط عام ١٩٧٩، وقيام مهدي بازركان[٢١] بإلغاء العقد في نيسان من العام ذاته، فصادرت الولايات المتحدة الامريكية مبلغ ثماني مليارات بوصفها جزءاً من سعر المفاعلات التي تم التعاقد عليها[٢٢].

واصل الشاه طموحاته النووية وبعد شهرين من الاتفاق الأمريكي-الإيراني، اجرت إيران مع فرنسا في تشرين الأول ١٩٧٨ اتفاقاً تم بموجبه قيام فرنسا بارسال أربعة أجهزة ليزر الى إيران ذات فعالية حساسة، واعدت فرنسا في الوقت نفسه خطوات خاصة بتجهيز مواقع لاقامة مفاعلين نوويين احدهما على بحر قزوين، والأخر على نهر الكارون، ومن جانبها قامت إيران بارسال متدربين إيرانيين الى المانيا وفرنسا والهند والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بهدف اكتساب الخبرات العلمية في المجال النووي، كما قامت حكومة الشاه بالتعاون مع الصين التي امدت إيران بمفاعل نووي صغير عام ١٩٧٨[٢٣].

## المرحلة الثانية: البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الاسلامية ١٩٧٩

استطاعت الثورة الإسلامية الإيرانية من الإطاحة بالشاه وإعلان الجمهورية الإيرانية في شباط ١٩٧٩، فتوقف العمل في المنشآت النووية على الرغم من انجاز نسبة كبيرة من تلك المشاريع، اذ وصلت نسبة انجاز شركة سيمنز الالمانية في مفاعل بوشهر الى (٨٥%)، اما معدل انشاء شركة كرافت فقد وصل عند سقوط الشاه ما بين (٦٠-٧٠%) في مفاعلي ميناء بوشهر[٢٤].

اتخذ آية الله الخميني[٢٥] موقفاً سلبياً حيال البرنامج النووي الإيراني عقب حكم الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فأوقفت الثورة الإسلامية في بادئ الامر اهتمامها بالبرنامج النووي تحت شعار انه يتنافى مع المبادئ التي جاءت بها، فشكل عام ١٩٧٩ منعطفاً جديداً لبرنامج إيران النووي، اذ أمر الخميني بتعطيل العمل بالمفاعلات النووية في بوشهر والاحواز، وأمر بإغلاق المحطات النووية وطرد العاملين فيها، والغت الحكومة الإيرانية الجديدة الاتفاقيات جميعها التي كانت قائمة مع الشركات الألمانية والفرنسية الخاصة بحماية البرنامج النووي في إيران، كما رفضت طلب الشركات الألمانية باستمرار نشاطها في المشاريع الخاصة بمفاعل بو شهر، وبطبيعة الحال أدت هذه الاجراءات إلى الحاق خسائر جسمية بالمعدات والأجهزة. الامر الذي أدى الى انهيار البرنامج النووي الإيراني بالكامل خلال الأعوام (١٩٧٨-١٩٨٠)[٢٦].

وربما كان احد الأسباب الرئيسة والمهمة لاتخاذ هذا الموقف من استمرار البرنامج النووي هو ان البرنامج كان صنيعة الولايات المتحدة الامريكية، لذا عد الخميني ذلك الامر فيه عمالة.

ولم يكن الموقف السلبي الذي اتخذه آية الله الخميني والقادة الثوريون الإيرانيون تجاه الطاقة النووية السبب الوحيد لايقاف البرنامج النووي الإيراني، بل ان السبب الاخر هو رفض الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضها حظر شامل ضد إيران في مجالات التسليح كافة، فضلاً عن تعرض المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي في اثناء الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) [٢٧].

بدأت الحكومة الإيرانية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين احياء الجهد النووي الضخم الذي قام به الشاه بعد استخدام العراق الأسلحة الكيمياوية في الحرب بين البلدين، ويعتقد الخبراء الغربيون ان هذا هو السبب الذي دفع إيران الى تقوية مؤسسة الطاقة الذرية التي انشأها الشاه. وبمساعدة فرنسية تم تأسيس مركز بحوث نووية جديد في جامعة أصفهان عام ١٩٨٤[٢٨]، وبناء مركز جديد اخر في جامعة طهران، ولم تُبلّغ إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)[٢٩] عن بناء هذا المركز. كما عمدت الحكومة الجديدة الى تحديث برنامجها الخاص بطاقة المفاعلات التي لديها في مفاعل بوشهر، فعملت على انشاء مفاعلين على ساحل الخليج العربي،وافتتحت في العام ذاته مركز للبحوث النووية في الشمال وتحديداً بين قريتي شاهر رضا وفولاد شهر، وطلبت إيران المساعدة من فرنسا وباكستان من اجل بناء مصنع بحثي حديث[٣٠].

وتمكنت هيئة الطاقة من اعادة عدد كبير من الخبراء الاجانب للعمل في محطة بوشهر، وكذلك قامت وزارة الطاقة الإيرانية بإيفاد عدد من خبرائها إلى المانيا الغربية مطلع عام ١٩٨٧ لإصلاح الاضرار التي لحقت بمفاعل بوشهر إثر الضربات الجوية العراقية اثناء الحرب[٣١]. وفي أواخر العام تمكنت إيران من عقد اتفاقيتين الاولى مع باكستان والثانية مع الارجنتين، نصّت الاتفاقية الاولى على التعاون التقني في المجال العسكري نتج عنه توجه (٣٩) عالماً نووياً إيرانياً إلى باكستان للتدريب في المنشآت الباكستانية. ونصّت الاتفاقية الثانية وبوساطة جزائرية على إمداد إيران بالوقود النووي الارجنتيني من اليورانيوم المخصب

للإغراض السلمية بنسبة (٢٠%) من مفاعل إيران النووي، فضلاً عن تدريب الإيرانيين في المنشآت الارجنتينية[٣٢].

في ظل الحرب العراقية-الإيرانية لم يكن من الممكن حماية مفاعلي بوشهر بسبب التفوق العراقي وقرب بوشهر من القواعد العسكرية العراقية، اذ تعرضت المفاعل الى قصف الطائرات الحربية العراقية وتحطم أجزاء كبيرة منها خلال الأعوام (١٩٨٤-١٩٨٨)، وبعد انتهاء الحرب طلبت إيران من شركة سيمنز استئناف عملها في بناء المفاعلين المدمرين، لكن الشركة رفضت الطلب الإيراني بسبب تعرضها لضغوط عنيفة من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وعلى اثر ذلك انتقل الخلاف بين إيران وسيمنز الى ساحة القانون الدولي[٣٣]. وخلال الفترة منذ ١٩٨٨ حتى بداية عام ١٩٨٩ اجرت إيران اتفاقيات مع جنوب افريقيا وكازخستان للحصول على كميات من اليورانيوم المخصب[٣٤].

واصل علي اكبر هاشمي رفسنجاني[٣٥] تطوير القدرات النووية الإيرانية بعد توليه رئاسة الجمهورية الإيرانية عام ١٩٨٩ من خلال العلاقات النووية مع الصين وروسيا الاتحادية والأرجنتين وباكستان وفرنسا وألمانيا والجزائر وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا، الا ان الاتفاقيات التي أجريت مع هذه الدول الغيت جميعها نتيجة الضغوط الامريكية على تلك الدول لالغاء أية صفقة او تعاقد مع إيران في المجال النووي، وتعاونت إيران كذلك مع كوريا الشمالية على اثر زيارة وفد إيراني برئاسة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية اية الله علي خامنئي[٣٦] إلى بيونغ يانغ عام ١٩٨٩، وتركزت المباحثات الإيرانية-الكورية حول تبادل المعلومات العسكرية والعلمية في مجال الصواريخ الباليستية والتسلح النووي بين البلدين[٣٧].

واكد الرئيس رفسنجاني خلال زيارته الصين في كانون الاول ١٩٩٢ ان بلاده ستحصل على معدات وأجهزة حديثة لبناء مفاعل نووي. وفي نيسان ١٩٩٣ وبغرض دعم تطوير البرنامج النووي، وافق البرلمان الإيراني تخصيص (٢٨) مليار دولار لإقامة (٤) محطات نووية لإنتاج الكهرباء[٣٨].

اما عن التعاون الروسي الإيراني في المجال النووي، فان إيران تحولت في بداية التسعينيات من القرن العشرين باتجاه روسيا الاتحادية، وتم توقيع اتفاقية تعاون نووي عام ١٩٩٢ في مجال الأغراض السلمية وبناء المحطات النووية، وبناء على هذه الاتفاقية شهد عام ١٩٩٤ توقيع عقد بقيمة (٨٠٠) مليون دولار لبناء مفاعل بوشهر الأول في الموقع ذاته، والتفاوض حول بناء روسيا للمفاعل الثاني، لكن قوة الدفع الإيرانية-الروسية تراجعت بشكل سريع بعد ذلك، نتيجة لمشكلات مالية، وتصاعد الضغوط الامريكية على روسيا لالغاء او تعديل الاتفاقات المبرمة مع إيران، الامر الذي أدى الى ارتباك في عملية بناء المفاعل تماماً عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من ذلك تمكن الطرفان من التوصل الى بروتكول جديد (تسليم مفتاح) في العام ذاته، وعلى أساسه تقوم روسيا بانهاء العمل في المفاعل النووي الأول في أيار ٢٠٠٣، وتأجيل بناء المفاعل الثاني الى عام ٢٠٠٧[٣٩].

استمر الدعم الروسي لإيران، وخلال العام ٢٠٠١ زار الرئيس الإيراني محمد خاتمي[٤٠] روسيا وكان اهم محور من محاور زيارته الاتفاق على بناء مفاعلات إضافية في بوشهر تقدر قيمتها بـ (٣.٢) مليار دولار[٤١].

## المبحث الثاني

## المفاوضات النووية الإيرانية-الغربية ٢٠٠٢-٢٠١٥

بقي البرنامج النووي الإيراني يلفه شيء من الغموض حتى انفجرت الازمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية في آب عام ٢٠٠٢ بعد المؤتمر الصحفي الذي عقده عضو المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في واشنطن علي رضا جعفر زاده، وعرض فيه صوراً لمنشآت نووية إيرانية سرية، وهي مفاعلي (اراك) لصناعة الماء الثقيل، و(ناتانز) لتخصيب اليورانيوم، ونشرت صور التقطتها الأقمار الصناعية الامريكية أظهرت ان جزءاً من هذه المنشآت مبنية تحت الأرض، ومحاطة بسياج امني كبير، ومصممة لمقاومة الضربات الجوية، لتثبت ما جاء في المؤتمر[٤٢]، الامر الذي دفع بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تبدأ بتحقيق مكثف حول البرنامج النووي الإيراني، كشف عن سلسلة من الحقائق أهمها ان إيران لم تكن وفية بالتزاماتها بوصفها دولة غير نووية، وانها خصبت اليورانيوم وفصّلت البلوتونيوم في منشآت سرية[٤٣].

اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آب ٢٠٠٣ اثاراً مشعة بدرجة عالية موجودة في عينات مأخوذة من البيئة في إيران، فقد أظهر التحليل وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم تتطابق مع المستويات الموجودة في المواد المستخدمة في انتاج السلاح الذري، وعدته الوكالة الدولية دليلاً على قيام إيران بتقنية اليورانيوم دون اخبار الوكالة الدولية، وفي ضوء ذلك انتقلت الازمة النووية الإيرانية الى مرحلة الاتهامات الصريحة نتيجة توفر ادلة عملية على وجود أنشطة سرية تجري في إطار البرنامج النووي الإيراني[٤٤].

ولنزع فتيل الازمة بين إيران والوكالة الدولية، بدأت مفاوضات إيرانية مع دول الترويكا الاوروبية[٤٥] في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٣، واسفرت الجهود الاوروبية عن توقيع إيران على بروتوكول اضافي في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣، يسمح للمفتشين بإجراء عمليات تفتيش مفاجئة واجراء مراقبة مشددة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لاحتواء إيران وتطويقها ومنعها من تطوير قدراتها النووية إلى اسلحة نووية[٤٦]. وصدر تقرير للوكالة الدولية في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤ تضمن خروقات متعددة لإيران لاتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية[٤٧].

ونتيجة لعدم التعاون الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عادت دول الترويكا الاوروبية مفاوضاتها مع إيران، وتم التوقيع على اتفاق باريس في تشرين الثاني ٢٠٠٤. وفي كانون الأول من العام ذاته تمكن مفتشو الوكالة الدولية بوشاية من المعارضة الإيرانية في الخارج من الوصول الى موقعين عسكريين إيرانيين هما (بارجين) و (لافيزان)، وتبين انهما

معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وخزن مواد وعدد نقلت اليهما من مواقع أخرى، كانت مصنفة مسبقاً انها ذات طبيعة نووية[٤٨].

قامت السلطات الإيرانية في آب ٢٠٠٥ بفك اختام الوكالة ووسائل مراقبتها على منشآتها النووية، في محاولة سياسية لقطع دابر أي تدخل اجنبي متواصل لا حدود له، وعلى اثر ذلك اتخذت الوكالة الدولية قرار مدعوم من روسيا والصين تطالب فيه إيران بتعليق نشاطات التخصيب وتبليغ مجلس الامن بتطورات الملف النووي، وفي ضوء ذلك تخلت إيران عن تطبيق البرتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الانتشار النووي[٤٩]. ما حدى بدول الترويكا الأوروبية الى رفع تقرير إلى مجلس الامن في ١٩ ايلول ٢٠٠٥[٥٠]. لاسيما بعد وصول محمود احمدي نجاد[٥١] الى السلطة في إيران في ٣ اب ٢٠٠٥، المعروف بتشدده. وهذا يعني فشل الجهود المبذولة من دول الترويكا الاوروبية[٥٢].

وبناء على هذه الحقائق أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ أيلول ٢٠٠٥ ان إيران انتهكت الالتزام باتفاقية الضمانات، ووفقاً للنظام الأساس للوكالة الدولية للطاقة الذرية (المادة ١٢ الفقرة ج) فان الوكالة عندما تقرر ان دولة ما اخلت بالتزاماتها فان مجلس حكام الوكالة (سيخطر بامر المخالفة أعضاء الوكالة جميعهم، ومجلس الامن، والجمعية العامة للأمم المتحدة)، وعلى اثر ذلك صدرت قرارت عدة من مجلس الامن تقضي بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إيران[٥٣]. وهي: قرار (١٦٩٦) في ٣١ تموز ٢٠٠٦، قرار (١٧٣٧) في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٦، قرار (١٧٤٧) في ٢٤ اذار ٢٠٠٧، وقرار (١٨٠٣) في ٣ اذار ٢٠٠٨[٥٤].

وإزاء ازدياد الضغوطات الغربية على إيران بشأن برنامجها النووي اكد حميد رضا أصفي المتحدث السابق باسم الوزارة الخارجية الإيرانية، ان بلاده عازمة على عدم التخلي عن حقها في إنتاج الطاقة النووية. وأكد متحدياً المجتمع الدولي بأن بلاده "لن تتراجع عن البرنامج النووي الإيراني لساعة او دقيقة او ثانية"[٥٥]. وتحدى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الضغوط الامريكية والعقوبات الدولية عندما اعلن عام ٢٠٠٨ ان إيران تمتلك ما بين (٥٠٠٠ و ٦٠٠٠) جهاز طرد مركزي[٥٦]، وانها لن تتوقف عن تخصيب اليورانيوم، الا انه نفى سعي إيران الى صنع قنبلة نووية مؤكداً ان برنامج إيران النووي هو لأغراض مدنية وسلمية بحته[٥٧].

واستمرت إيران في برنامجها النووي في ظل تضييق الخناق عليها مؤكدة ان برنامجها النووي برنامجٌ سلمي، بل خطت خطوات سريعة تجاه تطوير تقنيتها النووية، اذ بدأت في ٢٤ تموز ٢٠١٠ بناء مفاعل تجريبي يعتمد على تقنية الانصهار النووي بتكلفة تصل إلى (٨) ملايين دولار امريكي، فما كان من الاتحاد الأوروبي الا فرض عقوبات مشددة على إيران على خلفية ذلك التطور وتضمنت تلك العقوبات فرض حظر شامل على الاستثمار في صناعة النفط والغاز، وإجراءات تستهدف القطاع المالي، والحرس الثوري الإيراني. وبعد خوض إيران جولات عدة من المفاوضات قرر مجلس الامن الدولي استمرار فرض العقوبات واصدار

القرار (١٩٢٩) في ٩ حزيران ٢٠١٠، الذي رد عليه رئيس الجمهورية أحمدي نجاد: "ان القرار يستحق الرمي في سلة المهملات"[٥٨]. وأعلنت إيران في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١١ عن بدء المرحلة الختامية لتشغيل محطة بوشهر النووية[٥٩]. وفي عام ٢٠١٢ جمد الاتحاد الأوروبي اموالاً للبنك المركزي الإيراني، وفرض حظراً نفطياً على استيراد النفط الإيراني، وبعد توقف استمر اكثر من عام عادت المفاوضات من جديد عام ٢٠١٢[٦٠].

لم تقف العقوبات الاقتصادية عائقاً امام إصرار إيران على تطوير برنامجها النووي، بل استمرت في سعيها الحثيث، ودخلت مرحلة جديدة من مراحل المفاوضات وتسوية الخلافات مع الدول الاوروبية.

وعلى الرغم من ان وصول الرئيس حسن روحاني[٦١] إلى سدة الحكم في إيران عام ٢٠١٣، فان ذلك لم يمثل تحولاً جوهرياً فيما يخص البرنامج النووي الإيراني، اذ صرح عقب وصوله الى الحكم بأن برنامج إيران النووي سلمي ولا يمثل اي تهديد اقليمي او دولي لأي طرف او دولة او جهة[٦٢]. ولكن بثت روح جديدة في المفاوضات بتعيينه محمد جواد ظريف وزيراً للخارجية، وحصوله على موافقة المرشد الأعلى السيد علي خامنئي لاستئناف المفاوضات الجدية، ترافقت مع رغبة كبيرة من إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما ( Barack Obama)[٦٣] في انجاز اتفاق تاريخي مع إيران تجسيداً لسياسته القائمة على الاتجاه صوب الحلول والاتفاقيات الدبلوماسية وعدم شن الحروب العسكرية[٦٤].

ومن الجدير بالذكر، ان المفاوضات الغربية الإيرانية تجاوزت دول الترويكا الاوروبية منذ عام ٢٠٠٨، عندما قررت إيران ومجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وألمانيا والتي عرفت بـ (٥+١)، استئناف المفاوضات، الا انها توقفت عام ٢٠٠٩، واستؤنفت في أيلول ٢٠١٠، وتعثرت مرة أخرى بسبب رفض إيران تخصيب اليورانيوم عند مستوى نقاء (٢٠%)[٦٥].

بدأت في نيويورك في أيلول ٢٠١٣ مرحلة جديدة من المفاوضات أصبحت تعرف بمفاوضات (٥+١)، ثم انتقلت المفاوضات الى جنيف وأصبحت اكثر صعوبة وتعقيد، وتم في تشرين الثاني ٢٠١٣ التوصل الى اتفاق مرحلي لمدة ستة اشهر، على ان تستمر المفاوضات[٦٦].

وفي اذار ٢٠١٥ استؤنفت المفاوضات وجرت جولات تفاوضية عدة، وفي ٢ نيسان في لوزان بسويسرا اعلن محمد ظريف ومسؤولة السياسة الخارجية الجديدة في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موجيريني (Federica Mogherini) عن التوصل الى توافق ربما يضعهما على خط اتفاق سياسي نهائي لازمة الملف النووي الإيراني[٦٧].

وبعد مفاوضات إيرانية غربية متعسرة دامت سنتين أعلنت مجموعة (٥+١) التوصل إلى إتفاق نهائي مع إيران حول برنامجها النووي، في ١٤ تموز ٢٠١٥ في فيينا، وشمل (١٠٩) صفحة، فضلاً عن خمسة ملاحق تقنية، ومن ابرز بنود الاتفاق: تقييد البرنامج النووي الإيراني وتقليص قدرتها النووية (مخزون اليورانيوم المخصب، أجهزة الطرد المركزي....)، وعدم

صنع قنبلة ذرية إيرانية خلال سنوات عدة، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بشكل تدريجي [٦٨].

## المبحث الثالث

## موقف الكويت من البرنامج النووي الإيراني

يعد ملف إيران النووي احد اكثر الملفات الدولية غموضاً، وذو ابعاد قانونية وفنية وإعلامية، تؤثر فيه العديد من القوى المحلية والإقليمية والدولية، كل واحده منها تقوم بدورها بحسب مصالحها، وبلا شك فان دول الخليج العربية ضمن هذه القوى، والتي دخلت على الخط منذ السنوات الأولى من اندلاع الازمة النووية الإيرانية [٦٩].

وعند الاخذ بموقف الكويت في اطار مجلس التعاون الخليجي فإن دول المجلس راقبت وما زالت تراقب بقلق أية تطورات في القدرات النووية الإيرانية، وتعارض بشدة ان يكون لإيران قدرة نووية عسكرية، بسبب انعكاسات ذلك على الاستقرار الإقليمي، والخشية من بروز دولة كبيرة غير عربية مجاورة لهم عبر مياه الخليج لديها طموحات نووية عسكرية. كما ان الوسائل المتاحة لدول الخليج العربية لتقدير الاطار الزمني للبرنامج النووي الإيراني بقيت غير واضحة، مثلها مثل تلك المتاحة للدول الغربية، واخفقت التنبؤات الاستخباراتية في المنطقة مرات عدة حتى باتت الاخفاقات سمتها الغالبة، وترى دول الخليج ان الادعاءات الإيرانية بسلمية برنامجها النووي لا يمكن معاينتها من منظور عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية [٧٠]؛ لذلك، ادركت دول مجلس التعاون الخليجي خطورة البرنامج النووي الإيراني لامنها القومي، لاسيما انها أصبحت محاطة بدول لها طموحات نووية (الهند، باكستان، "اسرائيل"، وإيران)، فأكد الموقف الخليجي على ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؛ وفي هذا السياق، أشار سعد العمار الأمين المساعد للشؤون السياسية في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الى: "ان البرنامج النووي الإيراني والتسلح الإيراني، الذي يفوق حاجة إيران الدفاعية المشروعة، يثير قلق ومخاوف دول المجلس، لان لهذا البرنامج مخاطره البيئية والأمنية المباشرة على دول الخليج، وهي مخاطر قد تنتج من تسرب نووي في مياه الخليج، او من مواجهة مسلحة غير محسوبة العواقب"[٧١].

وعدت دول مجلس التعاون الخليجي ان نشاط إيران النووي يشكل تهديداً لأمن الخليج والشرق الأوسط، من خلال اثارة قضية بيئية مهمة تمثلت في ان بعضاً من المفاعلات النووية الإيرانية تقع بالقرب من مياه الخليج العربي اكثر منه الى العاصمة طهران، اذ يقع اهم مرافق المشروع النووي الإيراني وهو مفاعل بوشهر على بُعد (٢٨٠) كم من مدينة الكويت[٧٢].

لم يثر الملف النووي الإيراني مخاوف دول الخليج وفزعها فحسب، بل المجتمع الدولي بأسره، وواجه البرنامج الطموح رفضاً دولياً، كما عده البعض تهديداً للسلم والامن الدوليين، الا ان التهديد الاكبر والأخطر للبرنامج المذكور تمثل في التأثير المباشر على امن دولة الكويت

واستقرارها، تلك الدولة التي عاشت لعقود عدة في حالة من الخوف والتأهب وعدم الاستقرار، منذ الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٠ التي هددت الامن والاستقرار الخليجي بشكل عام والكويت بشكل خاص، الى الملف النووي الإيراني وما يحمله من مخاطر بسبب مواجهة محتملة بين إيران والولايات المتحدة الامريكية(٧٣).

فالكويت اكثر المتضررين من البرنامج النووي الإيراني، سواء في حال الحل السلمي او الحل العسكري لهذه المشكلة، فالحل السلمي لن يبعد المشاكل والمخاطر عن الكويت، اذ ان استمرار العمليات النووية في إيران يشكل بحد ذاته خطراً على امن المنطقة، وبحكم القرب الجغرافي بين الكويت وإيران فإن أي خطأ او خلل من ناحية التخزين او حدوث أي تسرب نووي سيجلب كوارث بيئية خطيرة تهدد استقرار الكويت اجتماعياً واقتصادياً وامنياً، اما في حال استهداف إيران عسكرياً من قبل الولايات المتحدة الامريكية وهو القرار الأكثر صعوبة وخطورة، فإن إيران –بحسب الجغرافية السياسية- اذا ما ارادت لقوتها ان تتمدد فان مسارها لن يكون شرقاً او شمالاً، ففي الشمال هناك روسيا، وفي الشرق هناك القوى النووية الاسيوية الكبرى (الهند، باكستان، والصين)، ومن ثم فان إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب باتجاه دول الخليج العربية، كما ان إيران ستركز في حال الحل العسكري على المصالح الغربية والامريكية في دول الخليج، الأمر الذي يجعل المنطقة مسرحاً مفتوحاً امام إيران لتهديد المصالح الامريكية، فضلاً عن التدمير الذي سيلحق بهذه الدول وشعوبها واقتصادها والبنى التحتية ومن ضمنها دولة الكويت التي تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الامريكية، وحليفاً دائماً من خارج حلف الناتو. وفي حال الهجوم الأمريكي على المفاعل النووية الإيرانية ستقف الكويت الى الجانب الأمريكي –وهو امر متوقع- ما سيتسبب بظهور سخط شعبي من الشيعة في المجتمع الكويتي –فضلاً عن المجتمعات الخليجية الأخرى- التي لها علاقات دينية واجتماعية مع إيران، وهذا الامر من شأنه ان يهدد الوحدة الوطنية الكويتية، وبفعل هذه الازمة ستتعرض الكويت الى اضرار اقتصادية جمة، فضلاً عن ان الملف النووي الإيراني مرشح الى ان يكون عاملاً مساعداً لتفاقم الازمات البيئية الخطيرة(٧٤).

ولو فرض جدلاً ان الحل العسكري هو الحل الوحيد، فلا يعقل قبول إيران خسارة حلفائها من دول الخليج بتهديد مصالحهم للانتقام من الولايات المتحدة الامريكية، وفي الوقت ذاته فان دول الخليج لا يمكن ان توافق على كارثة عسكرية وبيئية في المنطقة، وفي حالة وقوع الحرب ضد إيران فانها ستتحول حرباً إقليمية بحتمية ضرب إيران للقواعد الجوية الامريكية في الخليج، مع إمكانية اغلاق مضيق هرمز امام تدفق النفط الخليجي الى الولايات المتحدة وحلفائها.

ووفق تلك الرؤية اكد نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني شكر الله عطا زاده انه: "اذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فانها لن تسمح بتصدير النفط من المنطقة، فضلاً عن انها قد تستهدف السفن الأجنبية الامر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي"[٧٥].

بدأت المواقف الخليجية عموماً تجاه البرنامج النووي الإيراني بالظهور منذ عام ٢٠٠٣ حينما اشارت احدى الصحف الخليجية بأن الهدف الحقيقي لإيران من وراء السعي الى امتلاك أسلحة نووية هو الدول المجاورة، لا مواجهة الولايات المتحدة الامريكية و "إسرائيل". كما نشر تقرير صادر عن احد مراكز البحوث الخليجية بان دول المنطقة لا يرون في البرنامج النووي الإيراني أداة ردع او أداة لموازنة القدرات النووية "الإسرائيلية"[٧٦].

وقفت دول مجلس التعاون الخليجي إزاء الازمة النووية الإيرانية موقفاً جماعياً تلخص بان تبنت دول المجلس موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي، او اتفاق يشمل منطقة الشرق الأوسط وبالأخص "إسرائيل"، من اجل ترسيخ الأسس القانونية لاعلان المنطقة "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" او "منطقة منزوعة السلاح النووي"، وعلى دول المنطقة جميعها الالتزام بتطبيق هذا المبدأ، واستحداث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق، فضلاً عن مراقبة الدول التي تملك برامج نووية للأغراض السلمية. وتأكد الموقف ذاته مجدداً في البيان الختامي لاجتماعات الدورة (٩٢) لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في جدة في١٣ ايلول ٢٠٠٤، اذ طالب المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل كافة[٧٧].

وفي الوقت ذاته مارست الولايات المتحدة ضغوطاً دبلوماسية على دول مجلس التعاون الخليجي لمطالبة إيران بوقف تجاربها النووية التي تشكل تهديداً لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، واتضح هذا الاتجاه بزيارة مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون ضبط التسليح الى منطقة الخليج العربي في شباط ٢٠٠٥، الذي اكد ان دول الخليج تشارك الولايات المتحدة تخوفها من البرنامج المذكور، لا سيما بعد اعلان إيران عن اجراء تجارب لصاروخ شهاب الذي يصل مداه الى (٢٠٠٠) كم، لكن إيران حرصت على طمأنة جيرانها الخليجيين من خلال زيارة حسن روحاني رئيس المفاوضين النوويين الإيرانيين وقتذاك الى دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٥، والتأكيد على الأغراض السلمية للبرنامج النووي الإيراني، واتفاقه مع القوانين الدولية، وفي السياق ذاته اكد الرئيس الإيراني احمدي نجاد على ضرورة "تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي"[٧٨].

بدء الموقف الكويتي تجاه البرنامج النووي الإيراني بالتفرد عند زيارة رئيس المفاوضين النوويين الإيرانيين حسن روحاني الى دول الخليج عندما اطلع على الهواجس الأولية لتلك الدول من خلال التفاوض مع الاوروبيين، اذ بيّنت له السلطات الاوروبية ان دول الخليج العربية قلقة تجاه النشاط النووي الإيراني، وذكروا مرات عدة ان دول المنطقة تمارس ضغوطات كثيرة عليهم، وكانت تبعث برسائل الى الولايات المتحدة الامريكية بان البرنامج النووي الإيراني خطرٌ بالنسبة لها؛ الامر الذي دفع روحاني الى زيارة دول الخليج العربية، وبدئها بزيارة دولة الكويت عقب إبلاغه من الاوروبيين ان الكويت كانت قلقة تجاه تخصيب

اليورانيوم ومفاعل بوشهر الذري، واثناء مفاوضاته مع السلطات الكويتية قال جاسم الخرافي رئيس مجلس الامة الكويتي: "ضعوا تخصيب اليورانيوم جانباً لانه من المرجح ان يهجم عليكم الغربيون وتتعرض المنطقة لخطر التلوث على اثره"، فاوضح روحاني ان الغرب لا يملكون الجرأة لمهاجمة إيران لتورطهم في العراق وأفغانستان، وفي حال شن الهجوم فأن المنشآت النووية الإيرانية لن تتضرر اثر الهجوم العسكري لوقوعها تحت الجبال، ووجه روحاني لرئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح[٧٩] اتهام الكويت بتحريض الغربيين، وبعد رفض الشيخ صباح هذا الاتهام انزعج روحاني واتهم الكويت بجيران السوء الذين نسوا دور إيران تجاه الكويت اثناء الاعتداء العراقي على الكويت عام ١٩٩٠ بشجب إيران العدوان العراقي على الكويت قبل دول مجلس التعاون الخليجي. وبعد انتهاء المفاوضات مع السلطات الكويتية اكد روحاني ان قلق الكويتيين لم يكن حول المخاطر البيئية بل كان في الحقيقة سياسياً، فالدول العربية كانت قلقة جداً من الاخلال بتوازن القوى في المنطقة اذا ما بدأت إيران عملياتها النووية من تخصيب وتخزين اليورانيوم وتنشيط الجيل الجديد من أجهزة الطرد المركزي، فان ذلك يخل بتوازن القوى في المنطقة، لكنهم كانوا يعبرون عن قلقهم من خلال الحديث عن المخاطر البيئية[٨٠].

وهذه الزيارة دليل على أهمية الدور الكويتي الذي كانت تمارسه دولة الكويت من خلال الضغط على المفاوضين الغربيين او تحريضهم كما صرح روحاني بذلك، الا انه من الواضح ان الكويت ارادت فعل ذلك دون المواجهة مع إيران، وردهم بعدم تحريض الغرب لم يقنع روحاني ما اثار انزعاجه منهم.

ومن الجدير بالذكر انه اثناء زيارة حسن روحاني الى دول الخليج عام ٢٠٠٥، شنَّ سفير الولايات المتحدة الامريكية في الكويت ريتشارد ليبرون (Richard Lebaron) هجوماً حاداً على إيران لاستمرارها في برنامجها النووي، وحيازتها لأسلحة الدمار الشامل، ورعايتها للارهاب وتدخلها في العراق واعاقتها لعملية السلام في الشرق الأوسط، الامر الذي أدى الى ردود فعل واسعة النطاق داخل الكويت، كان في مقدمتها تصريحات رئيس مجلس الامة الكويتي جاسم الخرافي الذي انتقد تدخل السفير الأمريكي في الشؤون الداخلية للدولة، قائلاً: "يجب على الجميع عدم التدخل في خصوصياتنا مثلما نحترم آراء الآخرين ولا نتدخل في خصوصياتهم"[٨١]. وعلى الرغم من القلق الخليجي فيما يتعلق بطموحات إيران النووية، وشكهم منذ عام ٢٠٠٢ في النوايا الإيرانية، فضلاً عن انزعاجهم عما فعلته إيران والاحداث التي جرت في العراق، فان الصمت والتردد خيما على المشهد الخليجي[٨٢].

ولان الكويت اكثر الدول المعرضة لخطر المفاعل النووي عند حدوث تسرب اشعاعي بسبب قربها من مفاعل بوشهر الذي يشكل خطراً بحكم موقعه، اذ يقع جنوب إيران على بعد حوالي (٢٨٠) كم من الكويت، قائماً فوق نقطة التقاء ثلاث طبقات أرضية، وفوق اكثر مناطق العالم من حيث النشاط الزلزالي، وهناك بعض المخاوف الدولية حول الهدف من إقامة هذه

المنشأة[٨٣]. الامر الذي حفز لجنة شئون البيئة في مجلس الأمة الكويتي لمناقشة تقارير بشأن المخاطر البيئية التي يمثلها هذا المفاعل النووي الإيراني[٨٤].

ووفقاً لتصريحات سعود الرشيد مدير إدارة رصد تلوث الهواء في الهيأة العامة الكويتية للبيئة، ان في حالة حدوث مخاطر تسرب اشعاعي من مفاعل بوشهر، فأن إيران ستكون الأقل تعرضاً من سكان الخليج، اذ لن يتأثر بها سوى (١٠%) فقط من سكان إيران، بينما ستتراوح نسبة الذين يتعرضون للمخاطر الاشعاعية من سكان الخليج -بحسب بعض التقارير الدولية- من (٤٠-١٠٠%)، وأوضح الرشيد أن تأثيرات حدوث تسرب اشعاعي من محطة بوشهر يمكن ان يصل الى أجواء الكويت في اقل من (١٥) ساعة، اذا كانت سرعة الرياح (٥) امتار في الثانية، وبين ان الثمن الذي ستدفعه إيران اقل بكثير من دول الخليج جميعها في حال وقوع كارثة للمفاعل، سواء اكانت طبيعية ام مفتعلة من خلال قيام الولايات المتحدة او "إسرائيل" بتنفيذ تهديداتها بقصف المنشآت الصاروخية والنووية الإيرانية، في حال فشل الجهود السياسية في تسوية الملف النووي الإيراني[٨٥].

وهنا لابد من بيان انه في ظل الحظر الغربي على الالات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فان إيران اعتمدت في مفاعل بوشهر بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة، وفضلاً عن التسرب النووي فان إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية ربما تتجه الى التخلص من الماء الثقيل في مياه الخليج العربي، ومن ثم خلق ازمة تلوث لكل دول المنطقة تستمر اثارها عشرات السنين[٨٦].

وعلى الرغم من تلك المخاطر النووية الإيرانية على الكويت، فانها أكدت مراراً على حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبين ذلك أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح ووزير خارجيته، والمسؤولين كافة في الدولة لدى استقبالهم هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران الذي وصل الكويت في ١٦ نيسان ٢٠٠٦، وعبّروا عن أملهم في أن يكون البرنامج النووي الإيراني يصب في المجال السلمي وليس العسكري، ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن ان الأمير الكويتي جدد دعم بلاده لحق إيران المشروع في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية[٨٧]. ورأت مصادر كويتية ان زيارة رفسنجاني تهدف الى "طمأنة دول مجلس التعاون الخليجي" عقب التصعيد الغربي الذي تلا اعلان طهران نجاحها في تخصيب اليورانيوم[٨٨].

وفي زيارة قام بها منوجهر متقي وزير الخارجية الإيراني الى دولة الكويت صرح الشيخ محمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية خلال مؤتمر صحفي عقد في ختام المحادثات الإيرانية الكويتية فيما يتعلق بمدى الاقتناع الكويتي بعد المباحثات إزاء الملف النووي الإيراني أجاب الشيخ محمد الصباح: "لم تكن هناك محادثات فنية ولسنا في موقع الفحص الفني، ولكن الموقف الكويتي واضح في هذا المجال وهو أن الجهة المعنية ببحث الأمور الفنية هي وكالة الطاقة النووية..، ولذلك نحن نطمئن بشكل كامل إلى إجراءات الأمن والرقابة التي تتبعها وكالة الطاقة النووية". واكد وزير الخارجية الإيراني ان التقارير الصادرة عن الوكالة

الدولية للطاقة النووية أثبتت سلامة النشاط النووي الإيراني، وبُعدها عن إنتاج الأسلحة النووية، كما اكد ان بلاده لن توقف النشاط النووي السلمي[٨٩].

وعبرت الكويت في البيان الوزاري للدورة الـ (٩٩) للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الرياض في حزيران ٢٠٠٦، عن مخاوفها من إمكانية حدوث أية أضرار أو كوارث بيئية وبشرية من المفاعلات النووية الإيرانية في بوشهر لقربها الجغرافي من الدول المجاورة. وأكد المجلس أهمية الجهود المبذولة لجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل كافة، وعدم استثناء "إسرائيل" من هذه الجهود[٩٠].

وعند زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الى الكويت في ٢٧ شباط عام ٢٠٠٧[٩١]، اكدت الكويت موقفها مرة أخرى، اذ أكد الأمير للرئيس الإيراني أنه إذا ما استخدمت الطاقة النووية لأهداف سلمية فالكويت أول من ترحب بها، أما إذا كانت نية القيادة الإيرانية استخدام هذه الطاقة لأهداف عسكرية فإن هذا أمر مؤسف جداً[٩٢]، وأفادت مصادر دبلوماسية ان المباحثات التي جرت بين رئيسي البلدين تطرقت الى المخاوف التي يثيرها البرنامج النووي الإيراني[٩٣].

تعددت الزيارات الإيرانية الى الكويت خلال فترة المفوضات الأوروبية-الإيرانية، وكانت بهدف طمأنة الكويت على سلمية برنامجها، الا انه من الواضح انها كانت لأغراض أخرى وهي ابعاد الضغط الخليجي على المفاوضين الغربيين. وتتضح كذلك المخاوف الكويتية بالشك من استخدام الطاقة النووية الإيراني لاهداف أخرى.

وعند استقباله المبعوث الخاص لأمير دولة الكويت محمد ضيف الله شرار في كانون الثاني ٢٠٠٧ في العاصمة طهران اكد نجاد حرص إيران على طمأنة جيرانها الخليجيين، بأن الغرض من البرنامج النووي الإيراني سلمي، ويتفق مع القوانين الدولية، واعرب عن استعداد بلاده لنقل التقنية النووية الى دول الجوار، وذلك بعد أسبوع من اعلان دول مجلس التعاون الخليجي النظر في بدء برنامج نووي مشترك[٩٤].

وفي ١٩ ايلول ٢٠٠٧ حدد الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح موقف دولة الكويت من هذا البرنامج في ثلاثة مبادئ، في كلمته التي وجهها لرؤساء تحرير الصحف الكويتية، اذ قال: "في الوقت الذي نرى فيه أهمية التوصل لحل سلمي للملف النووي الإيراني، نتمنى تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونطالب بشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل". والواقع أن الكويت – شأنها شأن دول الخليج كافة– تضع خطاً فاصلاً بين موضوعين:

**أ -الملف النووي الإيراني**: يتعلق بما تجريه إيران من أبحاث في مجال تخصيب اليورانيوم، الامر الذي يؤدي الى القلق من انتاج إيران للقنبلة النووية.

**ب -المفاعل النووي الإيراني**: والذي يعكس قلقاً لدى الدول المحيطة والمجاورة من خطر تسرب إشعاعات نووية تؤثر في الانسان والبيئة والثروات المائية والحيوانية والزراعية

في المنطقة، وكما هو معلوم أن أي تلوث لمياه الخليج تصب مباشرة في تهديد حياة البشر الذين يعتمدون على تحلية المياه من البحر بشكل أساس كمصدر للحصول على الماء العذب[٩٥].

يتضح من هذه التصريحات الرسمية التخوف الكويتي من استمرار إيران في برنامجها النووي، وهي مخاوف منطقية ومشروعة، ولكن وضعت املها في تعاون إيراني مع الوكالة الدولية للطاقة بهدف انهاء هذا الملف النووي سلمياً او اغلاقه، من اجل شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل. وبذلك تطمح الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الى إحلال التوازن في المنطقة.

وفي الحقيقة ان الموقف الكويتي كان اكثر حدة من مواقف بقية دول مجلس التعاون الخليجي إزاء البرنامج النووي، ففي تصريح لوزير الخارجية الكويتي محمد صباح السالم الصباح: "إيران تشكل خطر استراتيجياً بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل... وان هذه مسألة خطيرة"[٩٦]. واكد مدير مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية سامي الفرج ان "زلزالاً قد يسبب حادثاً نووياً تكون اثاره الكارثية اكثر وضوحاً على دول المجلس منها على إيران وان كارثة بمثل هذه الفداحة قد تقتل ما يصل الى ٢٠٠.٠٠٠ الف نسمة، وهذا يعني القضاء على نصف سكان البحرين مثلاً. كما ان تلوث مياه الخليج سيؤدي اغلاق محطات التحلية الست على السواحل العربية". كما أشار محمد الصقر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الامة الكويتي بقوله: "هناك هواجس من المفاعلات النووية القادمة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الموجود على بعد يتراوح بين ٢٢٥-٢٥٠ كم من الكويت"[٩٧].

وأوضح مدير جهاز الامن الوطني الكويتي ثامر علي صباح السالم في ٩ اذار ٢٠٠٨، بشأن قيام المجلس الدولي بفرض عقوبات على إيران: "ان الكويت لم تكن طرفاً في هذا الموضوع وان هذا القرار جاء تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة"[٩٨].

وفي كلمة للشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجي في البحرين في ٢٤ كانون الأول ٢٠١٢، اوضح: "ان القلق الذي انتاب دول المنطقة جراء ما تناقلته وسائل الاعلام مؤخراً من الخلل التقني الذي أصاب محطة بوشهر النووية يؤكد أهمية ما ذكرناه سابقاً من حتمية تعاون الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والالتزام بمعاييرها وشروطها ضماناً لعلاقة دول المنطقة وشعوبها من أي اثار اشعاعية لا سمح الله"[٩٩]. وبالرغم من قلق حكام الدول الخليجية جميعها من طموحات إيران النووية، فانهم لازالوا صامتين ولا يصرحون علانية عن الاخطار المحدقة بهم[١٠٠].

ومن الأهمية القول، انه بعد تصاعد وتيرة المواجهة بين إيران ودول مجموعة (الخمسة+ واحد)، وبعد فرض العقوبات الدولية على إيران، وارتفاع وتيرة الحرب النفسية من قبل "إسرائيل" والتهديد بشن هجوم عسكري على المنشآت الذرية الإيرانية، لم تعد دول الخليج تمتلك موقفاً موحداً حيال برنامج إيران النووي، الا ان الكويت رأت ان حل الازمة النووية يصب في مصلحتها[١٠١]. ومن اجل الموازنة بين علاقات التحالف الأمريكي الاستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتد عبر عقود، وبداية علاقات مع إيران، دعت الولايات

المتحدة قادة دول مجلس التعاون الخليجي لقمة كامب ديفيد ١٣-١٤ أيار ٢٠١٥، التي اسفرت عن تعهد الولايات المتحدة الامريكية بتعزيز القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون والدفاع عن تلك الدول اذا ما تعرضت المنطقة لاي تهديد، والعمل المشترك ضد محاولات إيران زعزعة استقرار المنطقة والتصدي لتهديدات إيران لامن منطقة الخليج العربي[١٠٢].

وبعد توقيع إيران اتفاقها النووي في ٢٠١٥ ابدت الكويت ارتياحها الشديد من بنود الاتفاق[١٠٣]، ورحبت بالاتفاق "التاريخي" الذي توصلت اليه إيران ومجموعة (٥+١)، مؤكدة انه سوف يسهم في تخفيف حالة الاحتقان وتعزيز الامن والاستقرار في المنطقة وسيسخر الطاقات والامكانات والجهود جميعها لتنمية دول المنطقة ونهضتها وتحقيق المزيد من التقدم والرقي والازدهار لشعوبها[١٠٤]. وعليه فقد بعث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، برقيات تهنئة إلى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وروسيا، والصين، وإيران، ورئيس الوزراء البريطاني، والمستشارة الألمانية، والأمين العام للأمم المتحدة، هنأهم فيها بتوقيع الاتفاق الذي أبرم، وذكرت وكالة الأنباء الكويتية، إن أمير الكويت "أعرب عن أمله في أن يسهم هذا الاتفاق في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة"[١٠٥].

وأشار وكيل وزارة الخارجية الكويتية أنه يأمل أن يشكل هذا الاتفاق بداية ناضجة لاتفاق دائم ينزع فتيل التوتر ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها، فالكويت اكدت مراراً موقفها الداعي إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن شعوب هذه المنطقة بحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل التنمية والتطور، مع التأكيد على حق أية دولة بامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية[١٠٦].

وخلال اعمال الدورة الـ (٥٩) للمؤتمر السنوي العام للوكالة الدولية المنعقد في فيينا في أيلول ٢٠١٥، القى مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ورئيس وفد الكويت جاسم المباركي كلمة شدد فيها على ضرورة انضمام الدول التي تمتلك منشآت لدورة الوقود النووي او محطات قوى نووية او تخطط لبنائها وتشغيلها قريباً، الى معاهدة الامان النووي، وعد ذلك امراً حيوياً في مجال الامان والسلامة النوويتين. كما أشاد بدور وجهود المدير العام للوكالة يوكيا امانو (Yukiya Amano) خلال المفاوضات بين إيران والوكالة، التي نتج عنها توقيع خريطة طريق لتوضيح المسائل العالقة الماضية والحالية في شأن برنامج إيران النووي، كما أشار الى ان الكويت تتابع باهتمام بالغ البند المتعلق بتنفيذ اتفاق الضمانات في إيران. وقال المباركي انه: "في الوقت الذي تؤكد فيه دولة الكويت حق جميع الدول بإنتاج وتطوير واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية في اطار ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فانها تدعو إيران لزيادة تعاونها وبشفافية تامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والرد على استفساراتها لتبديد المخاوف والشكوك حول طبيعة برنامجها النووي ومعالجة المسائل العالقة كافة"[١٠٧]. وأعرب المباركي عن امل الكويت في ان يوفر الاتفاق حافزاً لانضمام إيران لمعاهدة الامان النووي للاستفادة المثلى من الخبرات التي توفرها الوكالة في مجال امان محطات الطاقة النووية الإيرانية المقامة على سواحل الخليج العربي، لتوفر

الاطمئنان بمستوى امان هذه المنشآت السلمية لدول المنطقة، وأضاف ان دولة الكويت تتطلع الى مصادقة إيران على البروتوكول الاضافي وتنفيذه ليتسنى للوكالة ان تكون في وضع يمكنها من تقديم تأكيدات ذات مصداقية في شأن انعدام مواد وانشطة نووية غير معلنة في إيران، وحول تعميم تطبيق نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية قال مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ان دولة الكويت تعلق اهمية كبرى على مسألة تعميم هذا النظام في منطقة الشرق الاوسط وعلى الانشطة النووية جميعها، وعد الوكالة الدولية هي الجهة المختصة والقادرة على تقديم الضمانات بالتزام الدول باتفاقيات الضمانات في المنطقة(١٠٨).

ويتضح مما تقدم ان الكويت بادرت بالترحيب بتوقيع هذا الاتفاق ليس لقناعتها به، بل لافتقادها القدرة على تغيير هذا الواقع الإقليمي، فضلاً عن تعهد الولايات المتحدة بحماية دول الخليج العربية تجاه أية مخاطر خارجية، فطالما ارادت الكويت الحد من الطموح النووي الإيراني، وجاء الاتفاق النووي ليحد من هذا الطموح، على اقل تقدير لسنوات طوال.

ولكن المستقبل القريب يستقرئ ان الأمور لا يمكن ان تبقى على ما هي عليه بالنسبة لإيران والولايات المتحدة الامريكية بشأن الملف النووي الإيراني.

## الخاتمة والاستنتاجات:

يتضح من البحث ان الدراسة توصلت الى:

١- ان إيران تتمتع بمكانة اقليمية ودولية متميزة، اذ لا يمكن ان يقوم امن منطقة الشرق الاوسط واستقرارها بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص ما لم تكن إيران احد محاوره الاساسية.

٢- يعد الملف النووي الإيراني من اكثر القضايا الدولية غموضاً، ذو ابعاد امنية وإعلامية وقانونية وجيوستراتيجية ماراً بمراحل تطويرية عدة حتى وصل الى ما يهدد امن الشرق الأوسط والعالم بصنع السلاح النووي، على الرغم من الأهداف السلمية المعلن عنها للملف.

٣- ان دول الخليج العربي وعلى رأسها الكويت هي الدول الاكثر تأثراً بقضية البرنامج النووي الإيراني لحساسية موقفها، فهي دول تقع ضمن نطاق الإقليم؛ لذا فان هاجس الامن الذي تفكر فيه دول الخليج يعد مشروعاً من قبلها، وترى نفسها امام خيارات عديدة، اهمها انها تفضل تسوية دبلوماسية لأزمة البرنامج النووي الإيران وهي من جانب آخر ووفقاً لما تتمتع به من منظومة أمنية في المنطقة، فضلاً عن ارتباطاتها وامتداداتها، تحاول قدر الامكان جر منطقة الخليج العربي بما فيها إيران الى تسوية خاصة بعيداً عن اقليم الشرق الاوسط فيما يخص تسوية ملف اسلحة الدمار الشامل، وأهمها الاسلحة النووية، كما انها تحاول وفي الوقت ذاته الخروج من مأزق هاجس الملف النووي الإيراني، من اقتراحها بديلاً اخر وهو اعلان منطقة الخليج العربي منطقة منزوعة من السلاح النووي.

٤- يعد برنامج إيران النووي قبل عقد الاتفاق وبعده العصا التي توقف عجلة نظام امن دول الخليج العربي قاطبة.

٥- ان قلق الكويت من برنامج إيران النووي لم يكن نابعاً من اثاره البيئية المباشرة على دولة الكويت فحسب، بل انه قلق سياسي من اختلال التوازن في المنطقة، بعد تواجد اكثر من دولة نووية.

٦- أعلنت الكويت في اكثر من موقف وبالتوافق مع سياستها الخارجية، عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بانها مع البرنامج النووي الإيراني ان كان بهدف سلمي، وضده ان كان ذا بعد عسكري؛ لذلك رحبت بالاتفاق النووي الإيراني الذي حد من طموح إيران النووي.

٧- يبدو الموقف الكويتي ظاهرياً مجرد تصريحات لمسؤولين كويتيين، الا ان الاحداث اثبتت ان هذه التصريحات كانت مدوية لدى الغرب وايران، فالكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي شكّلت أداة ضغط على دول أوروبا المفاوضة مع إيران –بحسب اقوال المفاوضين الغربيين الى المفوضين الإيرانيين- بهدف الضغط على إيران من اجل ايقاف برنامجها النووي، مما أدى الى زيارة روحاني بالدرجة الاساس للتباحث حول سلمية البرنامج النووي الإيراني وأسباب الضغط والتحريض للمفاوضين الغربيين. فضلاً عن زيارات أخرى قام بها مسؤولين إيرانيين الى الكويت، وهذا الامر يؤكد أهمية الموقف الخليجي بالنسبة لإيران، التي تعلم قوة الرأي الخليجي اقليمياً ودولياً.

## الهوامش

(١)محمد رضا بهلوي (١٩١٩-١٩٨٠): جرت تنشئته من قبل والده الشاه رضا بهلوي (١٨٧٨-١٩٤٤) ليكون اول قائد اركان رئيسي للقوات المسلحة، ورث العرش الإيراني عام ١٩٤١ بعد تنازل والده الذي ترك لولده فضلاً عن التاج اضخم ثروة في الشرق الأوسط في ذلك الوقت. عزز محمد رضا سلطته بعد انقلاب مصدق عام ١٩٥٣، كان اسلوبه في الحكم يشبه اسلوب والده مستخدماً العائدات النفطية لتوسيع الدولة بافراط الى جانب توسيع القوات المسلحة، بقي في الحكم حتى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وتوفي بمرض السرطان الذي اخفى سره حتى عن عائلته. اروند ابراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٤، ص٢٧٣-٢٧٤.

(٢) توطدت العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الامريكية عقب استلام محمد رضا العرش الإيراني واستعانته بالولايات المتحدة في اخراج القوات السوفياتية التي كانت مرابطة بإقليم أذربيجان الإيراني عام ١٩٤٦، فكانت استجابة الولايات المتحدة الى الشاه فورية وتعهدت بحماية عرشه لرغبتها بالاحتفاظ بحصة كبيرة من البترول الإيراني، وتسخير إيران في صراعها الأيديولوجي ضد الاتحاد السوفياتي، ليعمل من اجل استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة. فاصبح الشاه حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الامريكية في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، لاسيما بعد ان قضت الاستخبارات المركزية الامريكية على حركة رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق في آب ١٩٥٣؛ الذي استطاع تأميم النفط الإيراني من الهيمنة البريطانية عام ١٩٥١، وهو اول زعيم يتحدى البريطانيين في الشرق الأوسط؛ لذا حظي بشعبية فائقة. وعلى اثر ذلك قام رضا شاه بهلوي بالهرب من إيران بعد ان صادق على إلقاء القبض على مصدق، والتجأت بريطانيا الى وكالة المخابرات الأميركية لمساعدتها في تغيير حكومة مصدق بعد قيامه بطرد البعثة الدبلوماسية البريطانية من إيران عام ١٩٥٢. فتصدت المخابرات الأميركية والبريطانية لحكومة مصدق عام ١٩٥٣ بمؤامرة انقلابية رصدت لها ميزانية بلغت مليون دولار، وبعد اضطرابات عمت البلاد وقتال بين الجيش ومؤيدي مصدق، سلم الأخير نفسه، وسجن ثلاث سنوات ثم الاعتقال المنزلي في احد القرى حتى وفاته، كما تم اعدام بعض وزرائه المؤيدين له. وعاد الشاه الى الحكم، وهذه أول تجربة للمخابرات الأميركية لتغيير نظام من أساسه، وحصلت أميركا على ٤٠% من اسهم شركة النفط الإيرانية لمجهودها في ازاحة حكومة مصدق. الامر الذي دفع الشاه بعد ذلك الى الاعتماد بقوة على الولايات المتحدة الامريكية لدعم حكمه ومساعدته فيما كان يطمح اليه بتحقيق التنمية والنهضة الشاملة، وبذلك تكون الولايات المتحدة الامريكية وضعت أسس علاقات استراتيجية وسياسية وثيقة مع الشاه محمد رضا بهلوي، ولمدة أربعة عقود حتى قيام الثورة الإسلامية ظل التعاون العضوي وتبادل المصالح قائماً بين الشاه والولايات المتحدة الامريكية. للمزيد ينظر: أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩، سلسلة عالم المعرفة ٢٥٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩،

ص١٦٧؛ كاظم الصالحي، الملف النووي الإيراني... قضية شعب وصراع ارادات، ملحق الراصد ١٢، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، (د.ت)، ص٦؛ للمزيد عن حركة مصدق ينظر: للمزيد ينظر: هوما كاتوزيان، مصدق والصراع على السلطة في إيران، ترجمة الطيب الحصني، ط١، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، لبنان، ٢٠١٤، ص١٧٩-٢٩١.

(٣) هاري ترومان (١٨٨٤-١٩٧٢): الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، ديمقراطي، تولى المنصب من ١٢ نيسان ١٩٤٥ حتى ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٣، شغل منصب نائب الرئيس الأمريكي لمدة ٨٢ يوماً ثم تولى الرئاسة عقب وفاة فرانكلين روزفلت في المنصب، وكان عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية ميسوري مسقط رأسه (١٩٣٥-١٩٤٥)، أشرف ترومان على إنهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام كلٍ من المانيا النازية واليابان، كما أمر بإطلاق قنبلتي هيروشيما وناجازاكي في اب ١٩٤٥، واعترف ترومان بدولة "إسرائيل" في ١٤ أيار ١٩٤٨ بعد دقائق من الاعلان عن قيامها. وللمزيد ينظر: نايجل هاملتون، القياصرة الاميركيون، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠١٣، ص ٧٩-١٣٤.

(٤) كاظم الصالحي، المصدر السابق، ص٦.

(٥) حلف بغداد: وهو الحلف الذي انشأته واشنطن ودعمته ليكون جزء من سلسلة الاحلاف العسكرية التي اقامتها حول الاتحاد السوفياتي، أسس عام ١٩٥٥ للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وولدت فكرة حلف بغداد أمريكية، الا انها لم تشارك فيه بشكل مباشر بل وكلت بريطانيا القيام به، يتكون من المملكة المتحدة، العراق، تركيا، إيران، وباكستان. للمزيد ينظر: جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٠.

(٦) عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الامن الخليجي منذ الثورة الاسلامية ١٩٧٩، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧، ص٥٤.

(٧) ممدوح انيس فتحي، الامن القومي الإيراني، مصادر التهديد وآليات المواجهة، (د.ن)، ابو ظبي، ٢٠٠٦، ص٣٢٩.

(٨) أدى استخدام دول الخليج النفط سلاحا في المعركة الى بقاء إيران المصدر الوحيد للنفط، ومن ثم وظفت ارتفاع أسعار النفط في تطوير برنامجها النووي. للمزيد ينظر: احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٨، ص٣١٢.

(٩) الشيخ حسام أحمد شعيب، إيران بين التهديدات الغربية والمخاوف العربية، ط١، دار الاحباب، سوريا، ٢٠٠٩، ص١٩٦.

(١٠) محمد سالم احمد الكواز، البرنامج النووي الإيراني النشأة-التطور-الدوافع، دراسات اقليمية، العدد ٢٥، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٢٣٢.

(١١) محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص٢٣٢.
(١٢) عصام نايل المجالي، المصدر السابق، ص٥٦.
(١٣) محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص٢٣٣.
(١٤) جيرالد فورد (١٩١٣-٢٠٠٦): الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، جمهوري، تولى المنصب من ٩ اب ١٩٧٤ الى ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٧، درس الحقوق في جامعة ميتشغان ويال، وانتخب نائباً في مجلس النواب الامريكي عن ولاية ميتشغان ١٩٤٩-١٩٧٣، عين نائباً لرئيس الجمهورية ١٩٧٣-١٩٧٤. وعين رئيساً في اب ١٩٧٤ دون اجراء انتخابات، وعرف بانه اكثر الرؤساء الامريكيين تواضعاً والاقل طموحاً والأكثر اعتدالاً وتسامحاً. وللمزيد ينظر: نايجل هاملتون، المصدر السابق، ص٣٦٧-٤٢٣.
(١٥) ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص٨٤.
(١٦) جيمي كارتر (١٩٢٤- ): الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، ديمقراطي، تولى المنصب من ٢٠ شباط ١٩٧٧ وحتى ٢٠ شباط ١٩٨١، ولد في جنوب ولاية جورجيا، تخرج من الاكاديمية البحرية في انابوليس وعمل في الغواصات النووية، شغل منصب حاكم ولاية جورجيا عام ١٩٧٠، صاحب الدور الكبير في توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام ١٩٧٩ بين مصر و "إسرائيل"، وفي عام ٢٠٠٢ حصل على جائزة نوبل للسلام لعمله في مركز كارتر. وللمزيد ينظر: نايجل هاملتون، المصدر السابق، ص٤٢٥-٤٧٨.
(١٧) تخت جمشيد: او عرش جمشيد، عاصمة الإمبراطورية الاخمينية (٥٥٠-٣٣٠) ق.م، يبعد هذا الموقع مسافة ٧٠ كم شمال شرق مدينة شيراز الإيرانية. للمزيد ينظر: وكالة انباء فارس، https://ar.farsnews.com/tourism/news.
(١٨) محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص٢٣٣-٢٣٧.
(١٩) عصام نايل المجالي، المصدر السابق، ص٥٦.
(٢٠) هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وإثرها على منطقة الشرق الاوسط، دار العلوم الاكاديمية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٢٣.
(٢١) مهدي بازركان (١٩٠٥-١٩٩٥): مولود في طهران وحاصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة من فرنسا، وهو اول رئيس وزراء في إيران بعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩ حتى ١٩٨٠، للمزيد ينظر: حيدر علي قلمداران القمي، الامامة والخلافة، تحقيق وتعليق عبد الله سلمان، دار العقيدة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤، ص١٢.
(٢٢) عصام نايل المجالي، المصدر السابق، ص٥٧.
(٢٣) محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص٢٣٧-٢٣٨.
(٢٤) المصدر نفسه، ص٢٣٣، ٢٣٨.
(٢٥) آية الله الخميني (١٩٠٢-١٩٨٩): هو روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي الخميني، مرجع ديني شيعي، سياسي، فيلسوف، وكاتب، وهو مؤسس جمهورية إيران

الإسلامية وقائد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وبعد الثورة اصبح المرشد الأعلى للبلاد، وهو منصب تم إنشاؤه في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية كأعلى سلطة سياسية ودينية للامة. من اسرة دينية ولد في مدينة خمين جنوب طهران، امضى فترة شبابه في الحوزات العلمية في قم والنجف. انطلق في نضاله العلني ضد الشاه عام ١٩٦٣ حينما ادان الشاه لمنحه امتيازات للمستشارين العسكريين الأمريكيين. اطلقت عليه مجلة التايم الامريكية (رجل العام) في عام ١٩٧٩. للمزيد ينظر: اروند ابراهميان، المصدر السابق، ص٢٦٧.

(٢٦) لازم لفتة ذياب المالكي، البرنامج النووي الإيراني والموقف الدولي ١٩٧٤-٢٠٠٩ دراسة تاريخية تحليلية، جامعة البصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠١٠، ص٤-٥؛ محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٢٧) عصام نايل المجالي، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٢٩) الوكالة الدولية للطاقة الذرية: منظمة عالمية تابعة للأمم المتحدة، أنشأت في ٢٩ تموز ١٩٥٧ رداً على المخاوف الكبيرة والتوقعات التي أثارتها اكتشافات التكنولوجيا النووية واستخداماتها المتنوعة. وترجع بداية الوكالة إلى عام ١٩٥٣. وترتبط الوكالة الدولية للطاقة الذرية ارتباطاً وثيقاً بالتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها المثيرة للجدل كسلاح أو كأداة عملية ومفيدة. ومنذ البداية، مُنحت الوكالة الولاية لتعمل مع دولها الأعضاء ومع شركاء متعدِّدين في ارجاء العالم من أجل ترويج التكنولوجيات النووية المأمونة والآمنة والسلمية. وتعمل الوكالة على توسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع. وتعمل على ضمان عدم استخدام المساعدة التي تقدمها، أو التي تقدَّم بناء على طلبها أو تحت إشرافها أو رقابتها، على نحو يخدم أي غرض عسكري. وفي تشرين الأول ١٩٥٧، قرَّر المؤتمر العام الأول إنشاء مقر الوكالة الرئيسي في فيينا بالنمسا. وفي اب ١٩٧٩ افتتح مقر الوكالة الرئيس (مركز فيينا الدولي). للمزيد ينظر: الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية www.iaea.org/ar/min-nahn/alsijil

(٣٠) محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(٣١) لازم لفتة ذياب المالكي، المصدر السابق، ص٦.

(٣٢) محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص٢٤١.

(٣٣) محمد جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، الصراع النووي في قارة اسيا، المكتبة الاكاديمية، مصر، ٢٠١٠، ص٢٥٧.

(٣٤) محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص٢٤١.

(٣٥) هاشمي رفسنجاني (١٩٣٤-٢٠١٧): ولد لعائلة ريفية غنية، درس مع الامام الخميني في حوزة قم، وتعرض للسجن والتعذيب خلال مرحلة الستينيات من القرن العشرين مرات عدة. تقلد بعد الثورة مناصب عدة بارزة بما فيها منصب رئاسة الجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٧)،

ورئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام (١٩٨٩-٢٠١٧)، ويعد الشخص الاكثر اهمية بعد القائد الأعلى. ينظر: اروند ابراهميان، المصدر السابق، ص٢٧١.

(٣٦) علي خامنئي (١٩٣٩- ): خليفة الامام الخميني بمنصب القائد الاعلى (المرشد)، ينحدر من اسرة رجال دين صغار في أذربيجان، درس علوم الدين في حوزة مشهد المقدسة ثم في قم مع الامام الخميني، ولم ينل اية شهرة الا بعد قيام الثورة وتقلده مناصب عدة مرموقة بما في ذلك خدمته فترة قصيرة رئيساً للجمهورية في اعقاب وفاة الامام الخميني مباشرة. ينظر اروند ابراهيميان، المصدر السابق، ص٢٦٨-٢٦٩.

(٣٧) محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص٢٤١.

(٣٨) لازم لفتة ذياب المالكي، المصدر السابق، ص٩.

(٣٩) محمد جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، المصدر السابق، ص٢٥٧-٢٥٨.

(٤٠) محمد خاتمي (١٩٤٣- ): رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الإصلاحي (١٩٩٧-٢٠٠٥)، ولد في مقاطعة يزد وسط إيران، والده اية الله العظمى روح الله خاتمي. درس في قم واصبح تلميذاً للسيد الخميني منذ عام ١٩٦١، ثم درس الفلسفة في جامعة أصفهان وشارك في عدد من النشاطات السياسة آنذاك قبل عودته الى قم من جديد ليواصل فيها دراسته الدينية. تم اختياره لرئاسة معهد هامبورغ الإسلامي في المانيا عام ١٩٦٨، وقام بدور مهم في تنظيم النشاط السياسي الثوري الإيراني في الخارج. عين بعد الثورة ١٩٧٩ مديرا لدار صحيفة كيهان، وشغل منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي للفترة (١٩٨٢-١٩٩٢) ليستقيل من المنصب بسبب انتقادات رجال الدين المتشددين، عين بعد ذلك رئيساً للمكتبة الوطنية الإيرانية ومستشاراً ثقافياً للرئيس هاشمي رفسنجاني حتى فوزه في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧. للمزيد ينظر: وداد جابر غازي، التجربة الإصلاحية في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥) في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي انموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص١١٧-١١٨.

(٤١) عمر سعدي سليم الموسوي، الاتفاق النووي بين إيران ودول ٥+١ (دراسة تحليلية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، ٢٠١٧، ص١٧.

(٤٢) محمد اكرم الأحمد وعلي عبد الكريم موسى، اثر الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات العربية-الإيرانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد ٤، المجلد ٣٩، سوريا، ٢٠١٧، ص٢٣٥.

(٤٣) وجدان فالح حسن، البرنامج النووي الإيراني واثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد ١-٢، المجلد ٤٢، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٤، ص٢٣٦.

تلتزم إيران باحكام اتفاق الضمانات المبرمة بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٧٩ بان تعلن عن نشاطها في هذا المجال خلال ستة شهور قبل ضخ الوقود في المنشآت النووية. للمزيد ينظر: محمد اكرم الأحمد وعلي عبد الكريم موسى، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٢٣٥.

(٤٥) الترويكا الأوروبية: مصطلح سياسي يشير إلى اجتماع ثلاث دول على رأي سياسي واحد تجاه قضية معينة، والترويكا في الأصل هي عربة روسية خفيفة تجرها ثلاثة جياد. واستخدم مصطلح الترويكا الذي يعني في الروسية المجموعة الثلاثية على الخطة (عام ١٩٦٠) التي اقترحها الاتحاد السوفييتي السابق، وهي أن يتولى رئاسة الأمم المتحدة ثلاثة أشخاص في منصب السكرتير العام بدلاً من واحد. ومنذ ذلك الزمن بات وجود ثلاثة مسؤولين عن القرار في أي هيئة أو شركة تسمى ترويكا، ثم تطور المفهوم وبات أي نظام سياسي لا تكون فيه الكلمة لشخص واحد تسمى ترويكا، وأشهر الترويكات الدولية هي دول الترويكا الأوروبية: (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا)، اذ كان لها اتجاهٌ سياسيٌ واحدٌ تجاه قضية الملف النووي الإيراني، أو دول الترويكا: (الولايات المتحدة، بريطانيا، والنرويج) تجاه جمهورية السودان. موقع إجابات الروشن العربي، تاريخ النشر ٢٠١٦/٢/١٤، www.eroshen.com

(٤٦) جاسم يونس الحريري، البرنامج النووي الإيراني والدور الاوربي، مجلة اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٤٠، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٦٣.

(٤٧) سعد مجبل فلاح الهبيدة، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجيهات السياسة الخارجية الكويتية ٢٠٠٣- ٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣، ص٣٦.

(٤٨) محمد اكرم الأحمد وعلي عبد الكريم موسى، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٢٣٦.

(٥٠) فراقد داود سلمان الشلال، تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المنطقة، سلسلة شؤون إيرانية، العدد ٩، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة ، ٢٠١٠، ص٤.

(٥١) محمود احمدي نجاد (١٩٥٦- ): رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، اصولي، متشدد، ولد في اسرة ريفية فقيرة متدينة بالعاصمة طهران، وتلقى تعليمه الأساس بمدارس مدينة طهران، ثم التحق بكلية الهندسة في جامعة (بلى تكنيك) بطهران ودرس في قسم العمارة حتى حصل على درجة الدكتوراه في الهندسة المعمارية، وعين استاذاً جامعياً في الكلية. بدء نشاطه السياسي اثناء فترة دراسته الجامعية وانضم الى الجمعية الإسلامية للمهندسين، كما انضم الى حراس الثورة الإسلامية وشارك ضمن صفوفهم في الحرب العراقية-الإيرانية حتى حصل على لقب الفدائي (جانباز)، ثم اصبح مستشار وزير الثقافة والتعليم في حكومة رفسنجاني، ليصبح بعدها رئيساً لمدينة اردبيل بمحافظة أذربيجان الشرقية، حتى اختاره مجلس مدينة طهران رئيساً للعاصمة (محافظ طهران) عام ٢٠٠٣،

اصبح رئيساً للجمهورية خلال فترتين رئاسيتين. للمزيد ينظر: عادل الجوجري، احمدي نجاد رجل في قلب العاصفة، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق-القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٨-٣٤.

(٥٢) محمد اكرم الأحمد وعلي عبد الكريم موسى، المصدر السابق، ٢٣٦.

(٥٣) وجدان فالح، المصدر السابق، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٥٤) عمر سعدي سليم الموسوي، المصدر السابق، ص١٩-٢١.

(٥٥) لازم لفته ذياب المالكي، المصدر السابق، ص٨٧.

(٥٦) التي يمكنها انتاج الطاقة النووية وفق المنظور الصناعي للطاقة.

(٥٧) انس الطراونة، الملف النووي الإيراني نشأته ومستقبله وانعكاساته على العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر ٢٠١٥/١٢/٢٤، https://democraticac.de/?p=24978

(٥٨) عمر سعدي سليم الموسوي، المصدر السابق، ص٢٠-٢١؛ سعد فلاح جبل الهبيدة، المصدر السابق، ص٣٩.

(٥٩) عمر سعدي سليم الموسوي، المصدر السابق، ص٢١.

(٦٠) محمد اكرم الأحمد وعلي عبد الكريم موسى، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٦١) حسن روحاني (١٩٤٨- ): رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولد لعائلة معروفة بالتدين في مدينة سرخة احدى توابع محافظة سمنان، بدأ تعليمه الديني عام ١٩٦٠ في الحوزة العلمية بمدينة سمنان، ثم انتقل الى حوزة قم المقدسة عام ١٩٦١، وبموازاة دراسته الحوزوية حصل على البكلوريوس في القانون عام ١٩٧٢ من جامعة طهران، وحصل على الماجستير عام ١٩٩٥ والدكتوراه ١٩٩٩ من جامعة غلاسكو كالدونيان في اسكتلندا، التحق بالخميني عام ١٩٦٥، غادر البلاد بعد مطاردته جهاز السافاك عام ١٩٧٧ وانضم الى الامام الخميني في باريس، انتخب عام ١٩٨٠ عضواً في مجلس الشورى الإسلامي، شغل روحاني منصب ممثل قائد الثورة الاسلامية في المجلس الأعلى القومي، تولى مناصب سياسية عدة حتى تولى عام ٢٠٠٣ الملف النووي الإيراني، اذ مثل إيران في المفاوضات مع الجانب الأوروبي، اصبح رئيس الجمهورية عام ٢٠١٣. للمزيد ينظر: قناة العالم، من هو الدكتور حسن روحاني الرئيس الإيراني المنتخب؟، تاريخ النشر ٢٠١٣/٦/١٥، www.alalamtv.net/news/

(٦٢) اميرة زكريا نور محمد طلحة، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على امن دول الخليج العربي "٢٠٠٥- ٢٠١٦"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، تاريخ النشر ٢٠١٦/٧/٢٣، https://democraticac.de/?p=34475.

(٦٣) باراك حسين أوباما (١٩٦١- ): الرئيس الرابع والاربعون للولايات المتحدة الامريكية، ديمقراطي، اول رئيس من أصول افريقية يصل البيت الأبيض، ولد في هاواي والده من أصول كينية بينما والدته من أصول إنكليزية، درس العلوم السياسية في جامعة كولومبيا، وتخرج محامي من كلية هارفرد للحقوق عام ١٩٩١. تدرج في المناصب السياسية من منصب سيناتور في ولاية ايلينوي الى سيناتور في مجلس الشيوخ الأمريكي، تولى رئاسة الولايات

المتحدة لولايتين متتاليتين من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦، ونال جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٩، واختارته مجلة التايم كشخصية العام في عامي ٢٠٠٨-٢٠١٢. للمزيد عن حياته ينظر: باراك أوباما، أحلام من ابي قصة عرق وارث، ترجمة: هبه نجيب السيد مغربي وايمان عبد الغني نجم، مراجعة مجدي عبد الواحد عنبه، ط١، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩؛ www.arageek.com/bio/barack-obama

(٦٤) محمد اكرم الأحمد وعلي عبد الكريم موسى، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٦٥) عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، ط١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥، ص٥٩.

(٦٦) المصدر نفسه، ص٦٠-٦١.

(٦٧) محمد اكرم الأحمد وعلي عبد الكريم موسى، المصدر السابق، ص٢٣٩؛ عطا محمد زهرة، المصدر السابق، ص٧٢.

(٦٨) جريدة الحياة الجديدة، العدد ٧٠٦٥، الأربعاء ٢٠١٥/٧/١٥، ص١١.

(٦٩) كاظم الصالحي، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٧٠) صفا رشيد برع الدليمي، البرنامج النووي الإيراني والوكالة الدولية للطاقة الذرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٤، ص٦٤.

(٧١) سليم كاطع علي، البرنامج النووي الإيراني واثره على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص٨٣.

(٧٢) صفا رشيد برع الدليمي، المصدر السابق، ص٦٤.

(٧٣) عبد الله سعد العتيبي، الازمة الامريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي: (دولة الكويت دراسة حالة) (١٩٩٧-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢، ص٩٥.

(٧٤) المصدر نفسه، ص٩٥-٩٦.

(٧٥) صبا حسين مولى، مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٢، المجلد ٦٢، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨، ص٢٣.

(٧٦) المصدر نفسه، ص٢٥.

(٧٧) فهد مزبان خزار، موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء ازمة البرنامج النووي الإيراني رؤية جيوبولوتيكية استشرافية، مجلة الخليج العربي، العدد ١-٢، المجلد ٣٩، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص٣٧-٣٨.

(٧٨) صبا حسين مولى، المصدر السابق، ص٢٦.

(٧٩) صباح الأحمد الجابر الصباح (١٩٢٩- ): امير دولة الكويت الخامس عشر، والخامس بعد الاستقلال من المملكة المتحدة، تلقى دراسته الابتدائية في المدرسة المباركية

بالكويت، وتابع دروسه على ايدي أساتذة خصوصيين، تولى اول منصب سياسي عام ١٩٦١ عندما عين وزيراً للارشاد والانباء، تولى وزارة الخارجية عام ١٩٦٣ واستمر متقلداً هذا المنصب في الوزارات جميعها حتى عام ١٩٩١، حينما استبعد عن التشكيلة الوزارية التي تألفت برئاسة الشيخ سعد العبد الله الصباح، واسندت اليه وزارة الخارجية مجددا عام ١٩٩٢، يعد اقدم وزير خارجية في العالم وعميد وزراء الخارجية العرب. وفي عام ٢٠٠٣ اصبح رئيساً لمجلس الوزراء، تولى حكم الكويت في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٦، وفي عهده منحت المرأة حقوقها السياسية، وصدر قانون الصوت الواحد المثير للجدل. للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣، ص٧٥٩؛ موسوعة الجزيرة www.aljazeera.net/encyclopedia

(٨٠) كاظم الصالحي، المصدر السابق، ص١٠٦-١٠٧.

(٨١) عبد الله فالح المطيري، امن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١١، ص ٨٠.

(٨٢) عبد الله فالح المطيري، المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٨٣) أسماء محسن العجمي، الملف النووي الإيراني "مفاعل بوشهر"، تقرير صادر من مجلس الامة، الأمانة العامة، قطاع المعلومات والتطوير والتدريب، إدارة الدراسات والبحوث، الكويت، ٢٠١٣، ص١٠.

(٨٤) حمدي عيسى سليمان، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٨٥) فهد مزبان خزار، المصدر السابق، ص٣٢.

(٨٦) صبا حسين مولى، المصدر السابق، ص٢٤.

(٨٧) عصام نايل المجالي، المصدر السابق، ص٩٢؛ وكالة مهر للانباء، هاشمي رفسنجاني يصل الكويت، ٢٠٠٦/٤/١٦،

https://ar.mehrnews.com/news/312601

(٨٨) البوابة اخبار، رفسنجاني في الكويت ويحذر من اضطراب اقليمي اذا هوجمت إيران، ٢٠٠٦/٤/١٦،

www.albawaba.com/ar/

(٨٩) ليلى الصراف، متقي في الكويت: لن نوقف البرنامج النووي، جريدة القبس الالكتروني، تاريخ النشر ٢٠٠٦/٥/٢١، https://alqabas.com/

(٩٠) للمزيد عن النص الكامل لبيان الدورة ٩٩ للمجلس الوزاري ينظر: صحيفة البيان الالكترونية، ٢٠٠٦/٦/٥،

www.albayan.ae/one-world

(٩١) وكالة الانباء الكويتية (كونا)، نجاد في الكويت في زيارة رسمية، ٢٠٠٧/٢/٢٧،

www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id

(٩٢) عصام نايل المجالي، المصدر السابق، ص٩٢.

(٩٣) الرئيس الإيراني احمدي نجاد يزور الكويت، ٢٠٠٧/٢/٢٧، www.p.dw.com/p/82nu
(٩٤) فهد مزبان خزار، المصدر السابق، ص٣٦.
(٩٥) حمدان مجزع الشمري، الملف النووي الإيراني: الى اين؟، الموقع الرسمي لمجلس الامة الكويتي، تاريخ النشر تشرين الثاني ٢٠٠٧، http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp
(٩٦) صبا حسين مولى، المصدر السابق، ص٢٧.
(٩٧) المصدر نفسه، ص٢٧.
(٩٨) المصدر نفسه، ص٢٨.
(٩٩) أسماء محسن العجمي، المصدر السابق، ص ١١.
(١٠٠) كاظم الصالحي، المصدر السابق، ص١٠٨.
(١٠١) المصدر نفسه، ص١٠٧.
(١٠٢) اشرف كشك، توتر العلاقات الإيرانية-الخليجية الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة، دورية دراسات استراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، ٢٠١٦، ص١٥.
(١٠٣) حمدان مجزع الشمري، المصدر السابق.
(١٠٤) جريدة الراي الكويتية الالكترونية، اتفاق "النووي الإيراني" التاريخي سيخفف الاحتقان ويعزز الامن في المنطقة، ٢٠١٥/٩/١٦، http://www.alraimedia.com
(١٠٥) ردود فعل خليجية على اتفاق النووي الإيراني، ٢٠١٥/٧/١٥، https://arabi21.com/story/845196
(١٠٦) اميرة زكريا نور محمد طلحة، المصدر السابق.
(١٠٧) جريدة الراي الكويتية الالكترونية، المصدر السابق.
(١٠٨) المصدر نفسه.

## قائمة المصادر

### اولاً: المذكرات

١- باراك، أوباما، أحلام من ابي قصة عرق وأرث، ترجمة: هبه نجيب السيد مغربي وايمان عبد الغني نجم، مراجعة مجدي عبد الواحد عنبه، ط١، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٩.

### ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- الدليمي، صفا رشيد برع، البرنامج النووي الإيراني والوكالة الدولية للطاقة الذرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٤.
٢- العتيبي، عبد الله سعد، الازمة الامريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي: (دولة الكويت دراسة حالة) (١٩٩٧-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢.
٣- محي الدين، جهاد مجيد، حلف بغداد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٠.
٤- المجالي، عصام نايل، تأثير التسلح الإيراني على الامن الخليجي منذ الثورة الاسلامية ١٩٧٩، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧.
٥- المطيري، عبد الله فالح، امن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١١.
٦- الهبيدة، سعد مجبل فلاح، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجيهات السياسة الخارجية الكويتية ٢٠٠٣-٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣.

### ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة

١- ابراهيميان، اروند، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠١٤.
٢- الجوجري، عادل، احمدي نجاد رجل في قلب العاصفة، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق-القاهرة، ٢٠٠٦.
٣- زهرة، عطا محمد، البرنامج النووي الإيراني، ط١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٥.
٤- السبكي، أمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩، سلسلة عالم المعرفة ٢٥٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ١٩٩٩.
٥- الشعيب، الشيخ حسام أحمد، إيران بين التهديدات الغربية والمخاوف العربية، ط١، دار الاحباب، سوريا، ٢٠٠٩.

٦- الصالحي، كاظم، الملف النووي الإيراني... قضية شعب وصراع ارادات، ملحق الراصد ١٢، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، (د.ت).
٧- علاوي، ستار جبار، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الاقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
٨- فتحي، ممدوح انيس، الامن القومي الإيراني، مصادر التهديد وآليات المواجهة، (د.ن)، ابو ظبي، ٢٠٠٦.
٩- القمي، حيدر علي قلمداران، الامامة والخلافة، تحقيق وتعليق عبد الله سلمان، دار العقيدة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤، ص١٢.
١٠- المالكي، لازم لفتة ذياب، البرنامج النووي الإيراني والموقف الدولي ١٩٧٤-٢٠٠٩ دراسة تاريخية تحليلية، جامعة البصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠١٠.
١١- مظلوم، محمد جمال وممدوح حامد عطية، الصراع النووي في قارة اسيا، المكتبة الاكاديمية، مصر، ٢٠١٠.
١٢- الموسوي، عمر سعدي سليم، الاتفاق النووي بين إيران ودول ٥+١ (دراسة تحليلية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، ٢٠١٧.
١٣- كاتوزيان، هوما، مصدق والصراع على السلطة في إيران، ترجمة الطيب الحصني، ط١، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، لبنان، ٢٠١٤.
١٤- الناهي، هيثم غالب، السياسة النووية الدولية واثرها على منطقة الشرق الاوسط، دار العلوم الاكاديمية، بيروت، ٢٠٠٥.
١٥- هاملتون، نايجل، القياصرة الاميركيون، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠١٣.

## رابعاً: الموسوعات

١- البيطار، فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣.

## خامساً: البحوث المنشورة

١- الأحمد، محمد اكرم وعلي عبد الكريم موسى، اثر الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات العربية-الإيرانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد ٤، المجلد ٣٩، سوريا، ٢٠١٧.
٢- الحريري، جاسم يونس، البرنامج النووي الإيراني والدور الاوربي، مجلة اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٤٠، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
٣- حسن، وجدان فالح، البرنامج النووي الإيراني واثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد ١-٢، المجلد ٤٢، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٤.

٤- خزار، فهد مزبان، موقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء ازمة البرنامج النووي الإيراني رؤية جيوبولوتيكية استشرافية، مجلة الخليج العربي، العدد ١-٢، المجلد ٣٩، جامعة البصرة، ٢٠١١.
٥- الشلال، فراقد داود سلمان، تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المنطقة، سلسلة شؤون إيرانية، العدد ٩، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ٢٠١٠.
٦- الشمري، حمدان مجزع، الملف النووي الإيراني: الى اين؟، الموقع الرسمي لمجلس الامة الكويتي، تاريخ النشر تشرين الثاني ٢٠٠٧، http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp
٧- الطراونة، انس، الملف النووي الإيراني نشأته ومستقبله وانعكاساته على العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر ٢٠١٥/١٢/٢٤، https://democraticac.de/?p=24978
٨- طلحة، اميرة زكريا نور محمد، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على امن دول الخليج العربي "٢٠٠٥-٢٠١٦"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، تاريخ النشر ٢٠١٦/٧/٢٣، https://democraticac.de/?p=34475.
٩- علي، سليم كاطع، البرنامج النووي الإيراني واثره على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦.
١٠- غازي، وداد جابر، التجربة الإصلاحية في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥) في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي انموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.
١١- كشك، اشرف، توتر العلاقات الإيرانية-الخليجية الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة، دورية دراسات استراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، ٢٠١٦.
١٢- الكواز، محمد سالم احمد، البرنامج النووي الإيراني النشأة-التطور-الدوافع، دراسات اقليمية، العدد ٢٥، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٢.
١٣- محمود، احمد ابراهيم، البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٨.
١٤- مولى، صبا حسين، مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٢، المجلد ٦٢، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨.

## سادساً: الدوريات

١- جريدة الراي الكويتية الالكترونية، اتفاق "النووي الإيراني" التاريخي سيخفف الاحتقان ويعزز الامن في المنطقة، ٢٠١٥/٩/١٦، http://www.alraimedia.com
٢- صحيفة البيان الالكترونية، ٢٠٠٦/٦/٥، www.albayan.ae/one-world
٣- جريدة الحياة الجديدة، العدد ٧٠٦٥، الأربعاء ٢٠١٥/٧/١٥، ص١١.

## سابعاً: التقارير

١- العجمي، أسماء محسن، الملف النووي الإيراني "مفاعل بوشهر"، تقرير صادر من مجلس الامة، الأمانة العامة، قطاع المعلومات والتطوير والتدريب، إدارة الدراسات والبحوث، الكويت، ٢٠١٣.

## ثامناً: المواقع الالكترونية

١- البوابة اخبار، رفسنجاني في الكويت ويحذر من اضطراب اقليمي اذا هوجمت إيران، ٢٠٠٦/٤/١٦،
www.albawaba.com/ar
٢- ردود فعل خليجية على اتفاق النووي الإيراني، ٢٠١٥/٧/١٥،
https://arabi21.com/story/845196
٣- الرئيس الإيراني احمدي نجاد يزور الكويت، ٢٠٠٧/٢/٢٧،
www.p.dw.com/p/82nu
٤- ليلى الصراف، متقي في الكويت: لن نوقف البرنامج النووي، جريدة القبس الالكتروني، تاريخ النشر ٢٠٠٦/٥/٢١، https://alqabas.com
٤- موسوعة الجزيرة، www.aljazeera.net/encyclopedia
٥- قناة العالم، من هو الدكتور حسن روحاني الرئيس الإيراني المنتخب؟، تاريخ النشر ٢٠١٣/٦/١٥، www.alalamtv.net/news/
٦- موقع إجابات الروشن العربي، تاريخ النشر ٢٠١٦/٢/١٤، www.eroshen.com
٧- الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية www.iaea.org/ar/min-nahn/alsijil
٨- وكالة الانباء الكويتية (كونا)، نجاد في الكويت في زيارة رسمية، ٢٠٠٧/٢/٢٧،
www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id
٩- وكالة مهر للانباء، هاشمي رفسنجاني يصل الكويت، ٢٠٠٦/٤/١٦،
ttps://ar.mehrnews.com/news
١٠- وكالة انباء فارس، https://ar.farsnews.com/tourism/news
www.arageek.com/bio/barack-obama